**جامعة غرداية**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم المالية والمحاسبة**

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي**

**الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية**

**الشعبة: علوم تجارية**

**التخصص: مالية المؤسسة**

**من إعداد الطالبين**: أولاد الهدار ياسين – الرزمة محمد الأمين

**بعنوان:**

# واقع الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي

دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية - ولاية غرداية -

**نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:20/06/2018**

**أمام اللجنة المكونة من السادة:**

**الدكتـور / بن ساحـة علي..... (جامعة غارديـة) رئيسـا**

**الدكتـور/ عجيلـة محمد..... (جامعة غردايـة ) مشرفـا**

**الدكتـور / سحنون سيد أحمد..... (جامعة غارديـة) ممتحنـا**

**السنة الجامعية 2018/2017**

# الإهداء

قبل كل شيء أحمد الله عز وجل الذي لولا فضله علي لما وفقت في إنجاز هذا العمل.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح وأن العلم سلاح وأن العمل شرف ونجاح إلى الذي شملني بالعطف والحنان وكان لي ورع الأمان وتحمل عبئ الحياة حتى لا أحس بالحرمان أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره

إليك يا فرحتي وقرة عيني وسويداء قلبي يا من أضاءت شمعة حياتي وعلمتني الصبر وتكبدت العناء لأجلنا، إلى أحلى ثلاثة حروف نطقها لساني وعشقها قلبي فيها حنان و في قربها راحة وأمان حبيبتي وغاليتي أمي رعاك الله

إلى من أتقاسم معهم المحبة الأسرية إخوتي وأخواتي.

إلى من كانت دعواتهما ترافقني جدتاي أطال الله في عمرهما وروح جداي رحمهما الله و أسكنهما فسيح جنانه .

إلى من رعوني بمحبتهم وشاركوني نجاحي و أفراحي عائلتي الكبيرة

إلى كل من علمني حرفا طيلة مشواري الدراسي من التعليم الابتدائي إلى الجامعي أساتذتي الكرام .

إلى من أشرف على هذا العمل الأستاذ المحترم :عجيلة محمد.

إلى أصدقاء الدرب.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

الـــرزمة محمد الأمين

# الإهداء

إلى التي غمرتنـــي بوافـر الدعوات وكانـت السبب لي في النجـــاح ورســم درب الفـلاح وكانت لا تفـارق وجدانـــي في السراء والضراء وبها طويـت لي المسافـات فسـار البعيـد قريبا والصعب الممتع سهلا أمـــي الغاليـــة والحبيبة حفظها الله لي ورعـاها وأبقـاها لي ذخرا لحياتـــي

إلى الذي أتحفنـــي بوافر الطلبـات وسهـل لي طريق العلـم ودرب الحيـاة فكان مستشارا لـي في الرغبـات وسنـدا لي في المـلمات وشيـد لي صـرح الفـلاح وكان سببـي إلى قمة النجـاح وزرع في نفســي حب الإيثـار ودلنـي سبيـل الرشاد أبـــي الغالـــي بارك الله في عمـره وحفظـــه الله.

إلى الأستـــاذ عجيلة محمد المشـرف ، إلى مـن أكرمـت بصحبتـهم فكانـوا لي سـندا في تخطـي العتبـات والمضـــي في الثبـات

إلى أصدقائـي وأعازئـي وإلى المرحوم أخي ميلود (رحمه الله)، إلى من أحمل لهم في جعبتـي ذكريـــات طيبـــة فأقول لهـم، أنتم في قلبـي فإن بعدتـم فلم يبعد عن القلـب عزكم وإن غبتم فأنتم في الفـؤاد حضور

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

أولاد هدار ياسين

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا على إنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل شكر الحامل لكل معاني الامتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذ المشرف

"**عجيلة محمد** "حفظه الله الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته

ونصائحه، في إتمام هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى مدراء بنوك غرداية الذين ساعدونا في إنجاز هذا البحث

كذلك نتوجه بعظيم الامتنان والشكر لكل العائلة والأصدقاء والزملاء والأساتذة

على المساعدة القيمة في إنجاز هذه المذكرة

# الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي، وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح واقع الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية، وكذلك تطرقنا إلى الإفصاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم ذلك من خلال فصلين الأول نظري ويتحدث عن الأدبيات النظرية للإفصاح المحاسبي والدراسات السابقة، أما بخصوص الفصل الثاني فإعتمدنا على الاستبيان الموجه الى مجموعة من البنوك التجارية لولاية غرداية.

ومنه نعالج الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ؟ ، وللإجابة على هذا التساؤل اعتمدنا على الدراسة التطبيقية التحليلية للإفصاح المحاسبي.

**الكلمات المفتاحية** : القوائم المالية البنكية، النظام المحاسبي المالي، الإفصاح المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية .

Résumé:

L'objectif de cette étude est de faire la lumière sur la présentation comptable des états financiers conformément au système de comptabilité financière , et l'importance de cette étude est de clarifier la réalité de la publication comptable des états financiers , nous avons traité la présentation des états financiers conformément aux normes comptables internationales.

Pour atteindre les objectifs de cette étude qui a été faite à travers deux chapitres , la première théoriques il parle de la littérature théorique de la divulgation comptable et des études antérieures , comme pour le deuxième chapitre, nous nous sommes appuyés sur le questionnaire adressé à un groupe de banques commerciales de l'état de Ghardaïa.

Pour cette raison, nous avons essayé de répondre à la question suivante : Dans quelle mesure l'information comptable a-t-elle contribué à améliorer la qualité des états financiers dans le cadre du système comptable?

Les mots clés: États financiers, Système de comptabilité financière, Divulgation comptable, Normes comptables internationales

## الفهرس

**الإهداء**

**شكر وعرفان**

**الملخص** ..... **VII**

**الفهرس** ..... **IX**

**مقدمة**..... أ

**الفصـــــل الأول: الأدبيات النظرية للإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية و الدراسات السابقة**

تمهيد ..... 5

المبحث الأول : الأدبيات النظرية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية..... 6

المطلب الأول : مدخل للإفصاح المحاسبي للقوائم المالية..... 6

المطلب الثاني : مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي..... 9

المطلب الثالث : الإفصاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.....12

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....17

المطلب الأول : الدراسات الوطنية .....18

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية .....20

المطلب الثالث : دراسات أخرى.....22

خلاصة الفصل.....25

**الفصـــــل الثـاني : الدراسة الميدانية لعينة من البنوك التجارية بولاية غرداية**

تمهيد .....27

المبحث الأول : عرض الإستبيان.....28

المطلب الأول : عينة الدراسة وحدودها.....28

المطلب الثاني : مراحل إعداد الإستبيان.....29
المطلب الثالث : هيكل الإستبيان.....30
المبحث الثاني : معالجة وتحليل الإستبيان .....30
المطلب الأول : تحليل نتائج الإستبيان.....30
المطلب الثاني : تحليل محاور الإستبيان.....42
خلاصة الفصل .....47
**الخاتمة**.....49
**قائمة المراجع والمصادر**.....53
**فهرس المحتويات** .....57

# قائمة الجداول

الجدول رقم 2_1 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس..... 30
الجدول رقم 2_2 : توزيع أفراد العينة حسب العمر..... 31
الجدول رقم 2_3 : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي..... 32
الجدول رقم 2_4 : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة..... 32
الجدول رقم 2_5 : توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية ..... 33
الجدول رقم 2_6 : يوضح قيمة الثبات..... 33
الجدول رقم 2_7 : يوضح إجابات السؤال الأول..... 34
الجدول رقم 2_8 : يوضح إجابات السؤال الثاني..... 34
الجدول رقم 2_9 : يوضح إجابات السؤال الثالث ..... 35
الجدول رقم 2_10 : يوضح إجابات السؤال الرابع..... 35
الجدول رقم 2_11 : يوضح إجابات السؤال الخامس ..... 36
الجدول رقم 2_12 : يوضح إجابات السؤال السادس..... 36
الجدول رقم 2_13 : يوضح إجابات السؤال السابع..... 37
الجدول رقم 2_14 : يوضح إجابات السؤال الثامن ..... 37
الجدول رقم 2_15 : يوضح إجابات السؤال التاسع..... 38
الجدول رقم 2_16 : يوضح إجابات السؤال العاشر ..... 38
الجدول رقم 2_17 : يوضح إجابات السؤال الحادي عشر ..... 39
الجدول رقم 2_18 : يوضح إجابات السؤال الثاني عشر..... 39
الجدول رقم 2_19 : يوضح إجابات السؤال الثالث عشر ..... 40
الجدول رقم 2_20 : يوضح إجابات السؤال الرابع عشر ..... 40
الجدول رقم 2_21 : يوضح إجابات السؤال الخامس عشر ..... 41
الجدول رقم 2_22 : يوضح إجابات السؤال السادس عشر..... 41
الجدول رقم 2_23 : يوضح إجابات السؤال السابع عشر ..... 42
الجدول رقم 2_24 : يوضح مقياس ليكارث الثلاثي..... 43

الجدول رقم 2_25 : يوضح مستوى فهم أفراد العينة لإلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح ..... 44
الجدول رقم 2_26 : يوضح مستوى فهم أفراد العينة للإفصاح عن السياسات المحاسبية..... 45

# قائمة الأشكال

الشكل رقم 2_1 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس..... 30
الشكل رقم 2_2 : توزيع أفراد العينة حسب العمر..... 31
الشكل رقم 2_3 : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي..... 32
الشكل رقم 2_4 : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة..... 32
الشكل رقم 2_5 : توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية ..... 33
الشكل رقم 2_6 : يوضح إجابات السؤال الأول..... 34
الشكل رقم 2_7 : يوضح إجابات السؤال الثاني..... 34
الشكل رقم 2_8 : يوضح إجابات السؤال الثالث ..... 35
الشكل رقم 2_9 : يوضح إجابات السؤال الرابع..... 35
الشكل رقم 2_10 : يوضح إجابات السؤال الخامس ..... 36
الشكل رقم 2_11 : يوضح إجابات السؤال السادس..... 36
الشكل رقم 2_12 : يوضح إجابات السؤال السابع..... 37
الشكل رقم 2_13 : يوضح إجابات السؤال الثامن ..... 37
الشكل رقم 2_14 : يوضح إجابات السؤال التاسع..... 38
الشكل رقم 2_15 : يوضح إجابات السؤال العاشر ..... 38
الشكل رقم 2_16 : يوضح إجابات السؤال الحادي عشر ..... 39
الشكل رقم 2_17 : يوضح إجابات السؤال الثاني عشر..... 39
الشكل رقم 2_18 : يوضح إجابات السؤال الثالث عشر ..... 40
الشكل رقم 2_19 : يوضح إجابات السؤال الرابع عشر ..... 40
الشكل رقم 2_20 : يوضح إجابات السؤال الخامس عشر ..... 41
الشكل رقم 2_21 : يوضح إجابات السؤال السادس عشر..... 41
الشكل رقم 2_22 : يوضح إجابات السؤال السابع عشر ..... 42

# قائـــــمة الملاحـــق

الملحق رقم: 1: نموذج إستمارة الإستبيان .....

الملحق رقم: 2: نتائج SPSS قيمة الثبات ( معامل ألفا كرونباخ ).....

الملحق رقم: 3: نتائج SPSS عينة الدراسة.....

الملحق رقم: 4: نتائج SPSS المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحاور .....

الملحق رقم: 5: محكمو الإستبيان .....

# قائـــمة الاختصارات والرموز

| الاختصار / الرمز | الدلالة باللغة الأصلية | الدلالة باللغة العربية |
|---|---|---|
| SCF | Système de Comptabilité Financière | النظام المحاسبي المالي |
| IASC | International Accounting Standards Committee | لجنة معايير المحاسبة الدولية |
| IFRS | International Financial Reporting Standards | معايير المحاسبة الدولية |
| IAS | International Accounting Stards | معايير التقارير المالية الدولية |
| EXCEL | Microsoft Office Excel | مايكروسوفت أوفيس أكسل |
| SPSS | Statistical Package for the Social Sciences | برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية |

# مقدمة

**توطئة**

هناك كثير من التعاريف للإفصاح، فمنها ما يتناول الإفصاح في التقارير المالية، من حيث أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين و غيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل و قدرته على سداد التزاماته، و يعرف هندركسن الإفصاح بأنه "إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء أكانت قرارات استثمارية أو منح قروض أو تتعلق بتحديد العبء الضريبي لكل شركة من المؤسسات المساهمة"[1].

و قد عرف الأستاذ خالد أمين عبد الله مفهوم الإفصاح المحاسبي بأنه "يرتكز على ضرورة إظهار القوائم المالية للمعلومات الرئيسية ذات الأهمية النسبية بصورة صحيحة و دقيقة بحيث تخدم جميع المستفيدين منها"[2].

كما أن شوي " يربط بين درجة الإفصاح و تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع، سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته و التخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية"[3].

**أ) الإشكالية**

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية : **ما مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ؟**

وعلى هذا يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- على أي أساس يتم إعداد القوائم المالية بالبنوك التجارية محل الدراسة ؟
- هل يتم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية عن كافة البيانات والمعلومات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية وفقا للنظام المحاسبي المالي ؟
- هل تلتزم البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية ؟

[1]: Eldon Hendriksen, A**ccounting theory**, New York : R.D. Irwin, 1992, P-50.

[2] : خالد أمين عبد الله، " الإفصاح و دوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين أول 1995، ص38.

[3] Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn,,1972, P-160.

**ب) الفرضيات :**

للإلمام بجوانب الموضوع والإشكالية الجوهرية المطروحة، يمكن تقديم الفرضيات كما يلي :

- يتم إعداد القوائم المالية بالبنوك التجارية وفقا لمبادئ النظام المحاسبي المالي الجزائري.
- يتم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية عن كافة البيانات والمعلومات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية وفقا للنظام المحاسبي المالي.
- إلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية.

**ت) أهداف الدراسة :**

بالإضافة إلى الإجابة على إشكالية البحث، وإختبار صحة الفرضيات المتبناة، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- الوقوف على مدى توفر الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها.
- معرفة مدى تأهل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- تبيان أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في إتخاذ القرارات.

**ث) أهمية الدراسة :**

للإلمام بموضوع البحث والإشكالية المطروحة يمكن تقديم أهمية الدراسة كما يلي :

- التعرف على مفهوم و أسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية.
- تنبع أهمية البحث من الأهمية التي تحظى بها القوائم المالية والتي تساهم في تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق جواً من الثقة لدى المتعاملين من هنا تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

**ج) مبررات اختيار الموضوع :**

للإلمام بجوانب البحث ومعالجة الإشكالية، يمكن تقديم الأسباب الذاتية والموضوعية كما يلي:

- أهمية موضوع الدراسة على الساحة الاقتصادية.
- فتح المجال للمهتمين بهذا الموضوع في المستقبل لأهميته.

**ح) حدود الدراسة :**

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الزمانية** : تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية 2017 -2018
- **الحدود المكانية** : إرتبطت على بعض البنوك التجارية في ولاية غرداية

**خ) منهج البحث والأدوات المستخدمة :**

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة من خلال بحثنا، سوف نعتمد على مجموعة من المناهج المعتمدة في البحث العلمي وفق ما تقتضيه طبيعة وعناصر البحث، حيث إعتمدنا على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية للموضوع، أما في الجانب التطبيقي إستخدمنا منهج دراسة الحالة، وقد تم إستخدام تقنية الإستبيان والمقابلة الشخصية، بغية التقصي عن معلومات حول مدى مشاركة أفراد العينة في عملية التحضير والتكوين في إطار التعرف على النظام المحاسبي المالي وعملية تطبيقه، وكذا مستوى إطلاعهم على المعايير المحاسبية الدولية.

أما عن الأدوات التي تم الاعتماد عليها لإنجاز هذه الدراسة فتمثلت في المسح المكتبي بهدف التعرف على مختلف المراجع والكتب المتداولة لموضوع الدراسة، ومن أجل تحليل الإستبيان وإختبار فرضيات الدراسة إستعنا بالبرنامج EXCEL والبرنامج الاحصائي SPSS من اجل تحليل المعطيات.

**د) صعوبات البحث :**

كل بحث بطبيعة الحال عرضة لجملة من الصعوبات المختلفة، نذكر من بعض الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث:

- صعوبة الدراسة الميدانية أي إقناع أفراد العينة بالإجابة على استمارة الإستبيان.
- قصر الفترة الممنوحة للدراسة.

**ذ) هيكل البحث :**

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، ولإختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى فصلين، تسبقهم مقدمة.

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، ويتضمن مبحثين المبحث الأول يتحدث عن الأدبيات النظرية للإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية، أما المبحث الثاني والذي كان تحت عنوان الأدبيات التطبيقية تم التطرق فيه للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا، مع ذكر أوجه التشابه والاختلاف.

أما الفصل الثاني فيتمثل في الدراسة الميدانية حيث يتضمن هذا الفصل مبحثين، تعرضنا في المبحث الأول إلى الإجراءات المنهجية للدراسة التي تمكننا من إنجاز هذه الدراسة الميدانية، وفي المبحث الثاني فقد قمنا بمعالجة النتائج وتحليلها من خلال الأدوات الإحصائية والبرنامج الإحصائي SPSS.

# الفصـــــــل الأول

## الأدبيات النظريـــة للإفصاح المحاسبي للقوائـم المالـيـــــة البنكيـــة

## تمهيد

تعتبر البنوك مؤشر أساسي و هام في عملية التنمية لكونه يملك وسائل و إمكانيات تمكنه من تجميع الأموال و الأصول النقدية من مختلف المصادر و إعادة استثمارها في شتى المجالات الإقتصادية و لتحقيق ذلك وجب وجود نظام محاسبي يتصف بدرجة عالية من الدقة و الواقعية في عرض المعلومات المحاسبية في السجلات المحاسبية البنكية و ذلك لتسهيل إتخاذ القرارات المتعلقة بتقييم الأداء و تحسينه الى الأفضل.

كما يعتبر النظام المحاسبي أساس كل مؤسسة مهما كان نوعها تجارية، صناعية أو مالية، فهو عبارة عن ترجمة البيانات المالية إلى معلومات تساعد في اتخاذ القرارات التسييرية والإستثمارية اللازمة.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول يتضمن الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية، أما بخصوص المبحث الثاني تطرقنا للدراسات السابقة للموضوع.

## المبحث الأول : الأدبيات النظرية للإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة و ملائمة بغرض مساعدتهم على إتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

### المطلب الأول / مدخل للإفصاح المحاسبي للقوائم المالية:

إختلفت وجهات نظر الباحثين و المهنيين حول مفهوم الإفصاح المحاسبي خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح و مستواه، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات.

### الفرع الأول / مفاهيم عامة حول الإفصاح المحاسبي :

#### الإفصاح الشامل:

ويتضمن هذا المبدأ ضرور إعطاء مستخدمي التقارير المحاسبية المعلومات اللازمة لتقديم صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية . وقد أكدت أهمية هذا المبدأ المحاسبي ما نصت عليه قوانين الشركات في جميع البلدان بوجوب نشر القوائم المالية .

ويعتمد مبدأ الإفصاح الشامل على اربع افتراضات رئيسية :[1]

1- أن احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجين يمكن الإيفاء بها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام .

2- أنه هنالك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها بمعلومات ملائمة عن الدخل والثروة .

[1] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية** (القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ، عمان ، 2009 ، ص37 .

3- أن دور المحاسب في عملية الإفصاح عن المعلومات الملائمة للجهات الخارجية تتحدد في الأربع القوائم الأساسية ، الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية .

4- أن هذا الاسلوب يعتبر الأفضل لمبدأ الإفصاح من وجهة النظر الاقتصادية وذلك بمقارنة التكلفة بالعائد المتوقع .

بالإضافة الى القوائم الأساسية فان الإفصاح يتسع ليشمل معلومات كمية ووصفية اخرى عن طريق :

1- الاضاحات المرفقة بالقوائم المالية .

2- تقرير الإدارة .

3- تقرير مراجع الحسابات .

إن الإفصاح عن المعلومات خارج نطاق القوائم المالية الأساسية يكون لتلك المعلومات التي لا يمكن اخضاعها الى معايير الاثبات المحاسبية كما ان الإيضاحات والتقارير الملحقة لا تعتبر بديلا او وسيلة لتجنب اظهار البنود الهامة في القوائم المالية .

**الفرع الثاني / أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية :**

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها :[1]

- أنها تفصح عن متغيرات ذات إهتمام مباشر للعديد من الأطراف.
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهيمن في بيان مدى نجاح الإدارة.
- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

وتتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي ( القوائم والتقارير المالية )، وهي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام موضوعية ومفيدة وتحضى بثقة المستخدمين وتلبي إحتياجاتهم، لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة

[1] زوينة بن فرج، " **الإتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية** "، مداخلة في الملتقى الوطني الأول، مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 21-22 نوفمبر 2007، ص05.

ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، ويعني في ذلك توفير كافة المعلومات والبيانات لمختلف مستخدميها.[1]

**الفرع الثالث / الغرض من القوائم المالية :**

لا يعتبر إعداد وعرض القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية، إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة، فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية وحيث أن تلك القوائم في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية فإن القارئ الذي يتفهم محتوى ومضمون تلك القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية وهي تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات، وتعتبر القوائم المالية السنوية للشركات عن القوائم المالية المعدة لفترة زمنية مدتها عام أما القوائم المالية التي تعبر عن فترات زمنية تقل عن عام ( ثلاثة أشهر مثلا ) يطلق عليها القوائم المالية الدورية أو الفترية.
تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضا هيكليا ذا طابع مالي لمركزها المالي وما انجزتها من معاملات، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرار، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج إستخدام الإدارة للموارد المتاحة لها، ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الآتي :

1. الأصول .
2. الإلتزامات .
3. الحقوق الملكية .
4. الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر .
5. التغيرات الأخرى في حقوق الملكية .
6. التدفقات النقدية .[2]

وتساعد هذه المعلومات في التنبأ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت وإحتمال توليد هذه التدفقات النقدية .

وقد قامت مهنة المحاسبة بتركيز الهدف من التقرير المالي على توفير المعلومات التي منها :

[1] أحمد زغدار، محمد سفير، " **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)** "، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص 84.

[2] أمين السيد أحمد لطفي ، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** ، الدار الجامعية للنشر ، الطبعة الأولى ، مصر 2007 ، ص ص77-78 ، بتصرف .

1 – تكون مفيدة ومهمة للمستخدمين والدائنين الماليين والمرتقبين والمستخدمين الاخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والإئتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد.

2 – تساعد المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة تأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية .[1]

**المطلب الثاني / مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي :**

إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

**الفرع الأول / تعريف النظام المحاسبي المالي :**

يسمى بالنظام المحاسبي المالي وهو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض الكشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

يضمن النظام المحاسبي للمؤسسات معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، كما تضمن:

1- تصنيف الكتل المحاسبية والمجموعات.

2- تحديد الحسابات.

3- وضع القوائم المالية.

4- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

ومن خلال الملاحظات الميدانية نجد أن الجزائر إعتمدت على النموذج الذي تكون الدولة هي المشرف على إعداد المعايير المحاسبية بمعنى النموذج الذي يركز على الإقتصاد الكلي.[2]

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** ، مرجع سابق ، ص78 .

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ( IAS/IFRS )**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، نهج باب عزون، الجزائر، 2009، ص26 .

**الفرع الثاني / مكونات النظام المحاسبي المالي :**

يتكون النظام المحاسبي المالي من قسمين رئيسين يتضمن القسم الأول مجال تطبيقه، أما القسم الثاني يتضمن مدونة الحسابات:

- **مجال تطبيقه:** فيما يخص مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإن كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بتطبيقه، ويشمل ذلك جميع الوحدات التي تقوم بإنتاج السلع أو أداء الخدمات، والمؤسسات الاقتصادية العمومية أو المختلطة.
- **مدونة الحسابات:** تعتبر عملية إعداد مخطط للحسابات يتبع على أساسه عملية المعالجة المحاسبية ويتم من خلاله إعداد القوائم المالية لكافة المؤسسات لمختلف القطاعات، حيث أن وجوده يعمل على توحيد اللغة المحاسبية داخل الدولة وبالتالي سهولة الحصول على المجاميع الاقتصادية الكلية.[1]

وهذا ما نصت عليه المواد التالية:

**المادة 6** : يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ، ولا سيما:

1- محاسبة التعهد .

2- إستمرارية الإستغلال .

3- قابلية الفهم .

4- الدلالة .

5- المصداقية .

6- قابلية المقارنة .

7- التكلفة التاريخية .

8- أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني .

[1] Ali SAHRAOUI , **Comptabilité Financier –Conforme au SCF & aux Normes IAS/IFRS** , BERTI Editions, Alger, 2011, p33

**المادة 7** : يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها وإختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

يعرف الإطار التصوري:

1- مجال تطبيق .

2- المبادئ والإتفاقيات المحاسبية .

3- الخصوم والأصول والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء.

يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.

**المادة 8**: تحدد المعايير المحاسبية

1- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات.

2- محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها.

تحدد المعايير المحاسبية المالية عن طريق التنظيم .[1]

**الفرع الثالث / خصائص النظام المحاسبي المالي :**

تمحورت عملية الإصلاحات حول العناصر التالية:

1- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي.

2- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج.

3- تحديد طرائق التقييم المحاسبي.

4- تنظيم مهنة المحاسبة.

5- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة.

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** / العدد 74 ، 25 نوفمبر 2007 م ، قانون رقم 11-07 مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 ، يتضمن النظام المحاسبي المالي ، المادة (6) ، (7) ، (8)

6- تحديد الحسابات والمجموعات.

7- تحديد قواعد وميكانيزمات سير الحسابات.

يمكن القول أنه حسب خصائص النظام المحاسبي المالي للمؤسسات من خلال عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني وبناء الإطار التصوري، يمكن أن يساهم في تنظيم مهنة المحاسبة بشكل أكثر مما كانت عليه سابقا. [1]

## المطلب الثالث / الإفصاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

إهتمت المعايير المحاسبية الدولية بالإفصاح، بحيث لا يوجد معيار واحد فقط يعالج موضوع الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى القوائم المالية، فقد تم إصدار معيارين خاصين بالإفصاح (IAS1 وIFRS7).

### الفرع الأول / مفاهيم القوائم المالية :

تبدو القوائم المالية متشابهة من بلد لآخر إلا أنه توجد إختلافات فيما بينها، بسبب البيئة الإجتماعية والإقتصادية والقانونية المحيطة بالنظام المحاسبي لكل بلد، فالقوائم المالية تعتبر عادة عن الناتج النهائي والأساسي للنظام المحاسبي لأي مؤسسة، فهي تعبر عن نتيجة مجموعة من الإجراءات والمعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لفترة معينة لغرض تقديمها لصورة إجمالية وملخصة إلى كافة مستخدميها للإستفادة منها في إتخاذ القرارات المختلفة.

وتعرف القوائم المالية بأنها الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والميزانية للوحدة الاقتصادية.[2]

كما تعرف بأنها تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على معلومات وبيانات مشتقاة من السجلات والدفاتر بالمؤسسة، وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الداخلية والخارجية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها.

---

[1] شعيب شنوف ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)** ، مرجع سابق، ص 27.

[2] قوادري محمد، " **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** "، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دحلب، البليدة، 2010، ص 47.

وتشمل القوائم المالية كل من : قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والملحقات أو الإيضاحات المتممة لها، والتي تعتبر جزءا لا يتجزء منها إضافة إلى جداول مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون من المتوقع أن تقرأ معها.[1]

وإنطلاقا مما سبق، نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم إستعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع الموارد المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي لفترة زمنية معينة.

**الفرع الثاني / أهداف القوائم المالية :**

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن الميزانية للمؤسسة، والتي تكون مفيدة لغالبية المستخدمين عند إتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتطلب تلك القرارات تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها وتقييم توقيت ودرجة التأكد المرتبطة بتوليدها، حيث يكون المستخدمون قادرون على تقييم هذه المقدرة إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن الميزانية والأداء والتغيرات خلال الفترة، وفيما يلي نعرض كل نوع من هذه المعلومات:[2]

- تقدم المعلومات عن الميزانية بصفة أساسية في الميزانية كما تتأثر الميزانية للمؤسسة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، وهيكلها المالي ودرجة سيولتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة بها.
- تفيد المعلومات عن الميزانية في التنبؤ بإحتياجات الإقتراض المستقبلية وكيفية توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة.
- تكون المعلومات عن درجة سيولة ذات فائدة كبيرة بالتنبؤ بقدرة المؤسسة على الوفاء بتعهداتها المالية في تاريخ إستحقاقها، حيث تشير درجة سيولة المؤسسة إلى مدى وفرة النقدية في المستقبل القريب بعد الأخذ بعين الإعتبار التعهدات المالية خلال هذه الفترة.
- تهدف إلى توضيح الأخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على المؤسسة، وذلك من خلال تقديم ملاحق وإيضاحات تحتوي هذه المعلومات.

[1] محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية ( البنوك التجارية )**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص225

[2] الأزهر عزة، **"عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية – حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد SCF –"**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص 108.

**الفرع الثالث / الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية**

**أ) الإفصاح حسب محتوى المعيار المحاسبي IAS01:**

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS01 عرض القوائم المالية، ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق وعرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS01 محل كل من المعايير المحاسبية التالية:[1]

المعيار المحاسبي الدولي IAS01 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS05 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والمعيار المحاسبي الدولي IAS13 المتعلق بالأصول والخصوم المتداولة.

ويدور المعيار IAS01 حول المحاور الرئيسية التالية:[2]

- تحديد أسس عرض القوائم المالية للتأكيد على قابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسة لفترات مالية سابقة، أو مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى؛
- تحديد الإطار الكلي لعرض القوائم المالية (مكوناتها، شكلها، طرق إعدادها ومزاياها)؛
- وضع الأسس التي يتم بواسطتها تصنيف البنود في القوائم المالية، إضافة إلى بيان السياسات المحاسبية التي يجب إتباعها في إعداد القوائم المالية؛
- التعرف على الصفات النوعية التي يتم أخذها بعين الإعتبار عند إعداد القوائم المالية؛

**ب) الإفصاح حسب محتوى المعيار المحاسبي IFRS07:**

إن تطور وسائل الإتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية إنتقال رؤوس الأموال عبر العالم ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع أسس وقواعد للإفصاح عنها، وذلك من خلال تخصيص معيار يعلق بالإفصاح عن المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية وهو المعيار IFRS07، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح في المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه

[1] طارق عبد العال حماد، " **التقارير المالية أسس الإعداد العرض والتحليل** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 124.

[2] خالد جمال الجعارات، " **معايير التقارير المالية الدولية IAS-IFRS2007** "، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 94.

تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة، ، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار واحد.[1]

ولشرح متطلبات المعيار IFRS07 لابد من تعريف أهم المصطلحات الواردة ضمنه وهي كما يلي:

**أولا: الأداة المالية:** هي أي عقد يفرض على مؤسسة ما إلتزام تعاقدي بتسليم نقدية أو أداة مالية أو مبادلة أداة مالية بناء على شروط يحتمل أن تكون مواتية مع مؤسسة أخرى، ومنها تشتق التعريفات التالية :

**1- الأصل المالي** : وهو نقد أو حق تعاقدي لإستلام أموال أو أصول مالية أخرى من مؤسسة أخرى أو حق تعاقدي لتبادل الأدوات المالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط مناسبة.

**2- الإلتزام المالي:** وهو عبارة عن إلتزامات تعاقدية من أجل تسليم نقد أو موجودات مالية لمؤسسة أخرى أو لتبادل أدوات مالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها ليست موالية.

**3- المشتق المالي:** تعرف المشتقات المالية بكونها عقود يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي، لا تتطلب إستثمارات مبدئية وتعتمد قيمتها على الأصل المعني موضوع العقد، حيث يتضمن العقد المالي: سعر العقد، الكمية، الزمن، تحديد الشيء محل العقد وهو عدة أنواع: المشتقات المالية من عقود الخيارات والعقود الآجلة، العقود المستقبلية وعقود المبادلات.[2]

- **نطاق المعيار IFRS07:**

يجب أن يطبق على جميع المؤسسات ولكافة أنواع الأدوات المالية عدا:

- الحقوق في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة، والتي يتم المحاسبة عنها وفق المعايير المحاسبة الدولية: 31،28،27؛
- منافع الموظفين والخصوم الناجمة عنها بموجب المعيار رقم 19؛
- العقود الناجمة عن الخصوم الطارئة في إندماج الأعمال بموجب المعيار IFRS03؛
- عقود التأمين والمعرفة بموجب المعيار IFRS04؛

[1] طارق عبد العال حماد، " **موسوعة معايير المحاسبة– المحاسبة على الإستثمارات والمشتقات المالية–** "، الجزء الثالث، مكتب الناسخ جيت للكمبيوتر والطباعة، مصر، 2002، ص 13 .

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، النظام 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية، من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العدد 14، ص 19.

- الأدوات المالية والعقود المالية والخصوم الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات المعيار IFRS02؛

- **هدف المعيارIFRS07**:

يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بطريقة تسمح لمستخدمي تلك القوائم من:

- تقييم أهمية الأدوات المالية في قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة؛
- تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة والطريقة التي يمكن إدارة بها هذه المخاطر؛
- تعتبر متطلبات هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالإعتراف والقياس وعرض الأصول والخصوم الواردة في معياري المحاسبة الدولي IAS39 و IAS32.[1]

ومنه يعتبر الإفصاح المحاسبي من المواضيع الهامة التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل، وذلك لما له من تأثير مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية، مما دفع العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون بالمزيد من الدقة والشفافية في الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية ذات دلالة واقعية للبيانات المالية التي تظهرها.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية– الجوانب النظرية والعلمية–**"، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2009، ص 814.

## المبحث الثاني : الدراسات السابقة

سنتطرق في المبحث الثاني من هذه الدراسة، إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، حيث تم تقسيمها إلى دراسات وطنية في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني دراسات أجنبية، والمطلب الثالث دراسات أخرى.

### المطلب الأول : الدراسات الوطنية

#### أولا : دراسة دادة دليلة

بعنوان " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي " دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري لسنة 2010 مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية وجباية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013/2012 .

تتمثل إشكالية البحث في " ما مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي ؟

وللإجابة على الإشكالية قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول النظام المحاسبي في البنوك أما الفصل الثاني فتطرق إلى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، بالنسبة للفصل الثالث يهدف الباحث من خلال دراسته إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها : معرفة مدى تأهيل البنوك التجارية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية ، توضيح أهمية القوائم والتقارير المالية في إتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي ، دراسة مستوى إلتزام البنوك بنشر القوائم المالية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الإعتماد على المعايير المحاسبية الدولية .

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج :

- عدم كفاية المعلومات التي قام بها البنك بالإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية، لتلبية إحتياجات مستخدميها .
- لم يلتزم البنك في إعداد القوائم المالية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي .
- غياب الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية للبنك والتي بإمكانها توضيح العديد من الأمور الغامضة في الميزانية وجدول حسابات النتائج والتي لايمكن ذكرها في القوائم المالية .
- لم يقم البنك بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والإلتزامات على الرغم من أن البنك يحصل على نسبة جيدة من الودائع الخاصة .
- لم يقم البنك بالإفصاح عن الإلتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة، المتضمنة لعناصر خارج الميزانية، والتي يمكن أن ينشأ عنها إلتزامات طارئة .

تتفق هذه الدراسة والدراسة الحالية في البحث ومعالجة موضوع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى أن كلا الدراستين تم تقديمهما في إطار الحصول على شهادة الماستر أكاديمي، أما الإختلاف فعالجت الدراسة السابقة الموضوع في ثلاثة فصول، في حين قامت الدراسة الحالية على فصلين، وفيما يخص دراسة الحالة فقد اعتمدنا على أسلوب الاستبانة وعالجنا النتائج وفقا لبرنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) وإتخذنا عينة من البنوك، في حين أن الدراسة السابقة جاءت مخالفة لهذه الدراسة، حيث تمثلت في دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري .

**ثانيا : دراسة بكاري جليلة**

تحت عنوان " القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي " دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال الجزائر لسنة 2012 . مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013/2012 .

تتمثل إشكالية البحث في " كيف يتم إعداد القوائم المالية للبنوك في ظل النظام المحاسبي المالي ؟

وللإجابة على الإشكالية قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول البنوك والقوائم المالية البنكية، أما الفصل الثاني فتطرق الباحث إلى النظام المحاسبي المالي و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية . أما الفصل الثالث فتطرق الى دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال الجزائر، ويهدف الباحث من خلال بحثه إلى معرفة أهم وأحدث المنتجات في المجال البنكي العالمي، توضيح أهمية التقارير المالية في إتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للبنك، دراسة مستوى إلتزام البنوك بنشر القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الإعتماد على ما جاء في معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية ( الإفصاحات ) ، ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

- المعلومات التي أفصح عنها البنك في التقارير المالية تعتبر كافية لتلبية إحتياجات المستخدمين ومساعدتهم على إتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة لأنها تقوم بإعداد القوائم كاملة كما جاء في النظام المحاسبي المالي .
- عرض الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للبنك والتي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة فيها، لا يمكن ذكرها ضمن هذه القوائم المالية بل تأتي في جداول مستقلة بعد عرض القوائم المالية من يزيد من درجة الإفصاح عن المعلومات المالية في هذه القوائم .

وتتفق هذه الدراسة والدراسة الحالية في البحث ومعالجة موضوع القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى أن كلا الدراستين تم تقديمهما في إطار الحصول على شهادة الماستر أكاديمي، أما أوجه الإختلاف فقد تمثلت في المنهج الدراسي حيث إعتمدنا في الدراسة الحالية على أسلوب الإستبانة وعالجنا النتائج وفقا لبرنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)، في حين أن الدراسة السابقة اعتمدت على دراسة ميدانية في بنك سوسييتي جنرال الجزائر، وعالجت الدراسة السابقة الموضوع في ثلاثة فصول، في حين قامت الدراسة الحالية على فصلين .

**ثالثا : دراسة عبد الرزاق حوري**

تحت عنوان " القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي " دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC سنة 2013 ( وكالة حاسي مسعود )، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص تدقيق محاسبي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014 .

تتمثل إشكالية البحث في "كيف يتم إعداد القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي ؟

ولمعالجة الإشكالية قسم البحث إلى ثلاثة فصول، فصليين نظريين تمحورا حول الإطار العام للبنوك والقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، أما الفصل الثالث تطبيقي، تناول دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC وكالة حاسي مسعود، يهدف الباحث من خلال بحثه إلى التطرق السياسات والعمليات اليومية للبنوك، إكتساب معلومات جديدة فيما يخص المحاسبة البنكية من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي، معرفة التغيرات التي حدثت جراء تطبيق النظام المحاسبي في البنوك، ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

- المعلومات التي أفصح عنها البنك في التقارير المالية تعتبر كافية لتلبية إحتياجات المستخدمين ومساعدتهم على إتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة لأنها تقوم بإعداد القوائم كاملة كما جاء في النظام المحاسبي المالي .
- عرض الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للبنك والتي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة فيها، لا يمكن ذكرها ضمن هذه القوائم المالية بل تأتي في جداول مستقلة بعد عرض القوائم المالية مما يزيد في درجة الإفصاح عن المعلومات المالية في هذه القوائم .

تتفق الدراسة السابقة والدراسة الحالية في البحث ومعالجة موضوع القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى أن كلا الدراستين تم تقديمهما في إطار الحصول على شهادة الماستر أكاديمي، إلا أن الفرق بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية يكمن في النقاط التالية :

- المنهج المتبع، دراسة الحالة في الجانب التطبيقي بالنسبة للدراسة السابقة، والدراسة الحالية إعتمدت أسلوب الإستبانة ومعالجة النتائج وفقا لبرنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)؛
- عالجت الدراسة السابقة الموضوع في ثلاثة فصول، في حين قامت الدراسة الحالية على فصلين؛
- قام الباحث عبد الرزاق حوري بإسقاط موضوعه في بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC (وكالة حاسي مسعود)، أما الدراسة الحالية فتمت على عينة من البنوك التجارية لولاية غرداية .

**المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية**

**أولا : دراسة معتز برهان جميل العكر**

**بعنوان " أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني،**

**مذكرة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010 .**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إلتزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية رقم (30) و(32) و(39)، وتحديد مدى مساهمة ذلك الإلتزام بالإستقرار المالي في القطاع المصرفي في الأردن، ومعرفة فيما إذا كان ذلك الإفصاح يساهم بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي، وهذا من خلال الإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية : هل تلتزم البنوك التجارية الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية رقم (30) و(32) و(39) ؟ ما مدى مساهمة البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالإستقرار المالي في القطاع المصرفي ؟ هل يوجد أثر لمستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المنشورة على الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني ؟ ولغرض جمع البيانات ميدانيا قام الباحث بإعداد وتوزيع الاستبانة على عينة من البنوك التجارية الأردنية، وتم تحليلها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS)، قسمت الدراسة إلى خمسة فصول تناول الفصل الأول مقدمة عن الدراسة، أما الفصل الثاني فتناول الإطار النظري والدراسات السابقة، في حين تطرق الفصل الثالث إلى الطريقة والإجراءات المستخدمة في الدراسة، في حين تم عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات في الفصل الرابع، ليتم عرض النتائج والتوصيات في الفصل الخامس .

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية أن درجة الإلتزام بالإفصاح كانت عالية وأ إلتزام البنوك التجارية الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، وأن هناك أثر لمستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني .

نلاحظ تشابه الدراسة الحالية والدراسة السابقة في معالجة موضوع الإفصاح المحاسبي المالي، وتم تحليل الدراسة الحالية والسابقة بإستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS)، كما يكمن الاختلاف بين الدراستين في أن الدراسة السابقة قسمت إلى 5 فصول، في حين الدراسة الحالية قامت على فصلين .

**ثانيا: دراسة رولا كاسر لايقة**

**بعنوان " القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والمصارف ودورها في ترشيد قرارت الإستثمار، مذكرة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، 2007 .**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف، ودراسة مستوى إلتزام المصارف بنشر القوائم المالية الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الإعتماد على ما جاء في المعيار المحاسبي رقم (30) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، وكذلك بيان قصور القوائم المالية المنشورة حاليا من قبل المصرف وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقا للمعيار المحاسبي (30)، وقد توصل الباحث الى النتائج التالية :

- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف لتلبية إحتياجات المستخدمين.
- لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية .
- لم يفصح المصرف عن الإلتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة المتضمنة للعناصر خارج الميزانية .
- غياب الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للمصرف .
- لم يقم المصرف التجاري السوري بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والخصوم .

هذا ويلاحظ من خلال هذه الدراسة تناولها لموضوع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وهو ما تطرقنا إليه في دراستنا، في حين يكمن الفرق بين الدراستين في أن الباحث تطرق الى دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، وتم تحليل الدراسة الحالية بإستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS) .

**المطلب الثالث : دراسات أخرى**

**أولا : بن فرج زوينة**

تحت عنوان " متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية وفق المعايير المحاسبية الدولية "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15-2015، جامعة برج بوعريريج، الجزائر

تدور إشكالية الدراسة حول ما مدى متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية وفق المعايير المحاسبية الدولية؟ وللإجابة على هذا التساؤل تم التطرق للمحاور التالية : أولا : ماهية الإفصاح المحاسبي وشروطه، ثانيا: مستويات الإفصاح المحاسبي، ثالثا: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي، رابعا: الإفصاح وفق لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث تمثلت في دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية . تهدف هذه الدراسة إلى التعرض لأهم الجوانب المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، والتطرق لمتطلبات الإفصاح في البنوك التجارية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، وقراءة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية العمومية الجزائرية .

وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

- إطار إعداد وعرض القوائم المالية لفقرات المجال كانت ما بين مرتفعة إلى منخفضة
- تتضمن الميزانية العامة للبنك توضيح للحسابات البنكية المنتظمة من حيث الكفالات والضمانات الإحتياطية مقارنة بين العام الحالي والسابق .
- يجب أن تشتمل البيانات المالية للبنك على قائمة الدخل والتي تتم بتجميع الإيرادات والمصاريف حسب طبيعة الإفصاح عن المبالغ للحسابات الرئيسية .
- تتضمن الميزانية العمومية قائمة التغيرات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة .

تتفق الدراسة السابقة والدراسة الحالية في البحث ومعالجة موضوع الإفصاح المحاسبي واعتماد منهج دراسة الحالة، وتمت كلا الدراستين في الجزائر، إلا أن الدراسة الحالية ركزت على النظام المحاسبي المالي ، في حين الدراسة السابقة جاءت وفق المعايير المحاسبية الدولية .

**ثانيا: خلف الله بن يوسف**

**بعنوان " أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية "**

**مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، عدد السابع– جوان 2017، المركز الجامعي آفلو، الجزائر**

قامت هذه الدراسة على التساؤل التالي : ما مدى تأثير الإفصاح والقياس المحاسبي على الممارسات المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي وللإجابة على هذا التساؤل تم تناول الدراسة من زاويتين شق نظري تعرض فيه الباحث لبعض الأدبيات التي تناولت موضوع الإفصاح والقياس المحاسبي، وشق تطبيقي يعتمد على توزيع استمارة الاستبيان على المؤسسات الإقتصادية، تهدف الدراسة إلى تبيان أثار الإفصاح المحاسبي على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، على القوائم المالية خاصة، الميزانية، جدول حسابات النتائج، وعرض مختلف المداخيل المحاسبية المقترحة من طرف المفكرين الأكاديميين والمحاسبين والمنظمات المهنية المحاسبية لتطوير مفهوم القياس والإفصاح المحاسبي من القوائم المالية، ومن جهة أخرى بإعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية: أن عملية تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي يلبي إحتياجات المهتمين بمحيط المؤسسة المؤسسة الاقتصادي والمالي، عدم كفاءة وفعالية النظام السابق ( المخطط الوطني المحاسبي) فإن الغالبية القصوى من المسحوبين يؤكدون على عدم تغيير الثقافة المحاسبية التي كانت سائدة في ظل PCN السابق لم يعد يستجب لمتطلبات مستعمليه، كفاءة وفعالية النظام المحاسبي المالي SCF حيث يساهم في إزالت الإلتباس على العديد من الممارسات المحاسبية التي كانت غامضة .

تتفق الدراسة السابقة والدراسة الحالية في تطرق كلا الدراستين للإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد إعتمدتا الدراستين أسلوب الاستبانة .

**ثالثا : دراسة إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور**

**الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق المعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة –**

**مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الخامس– جوان 2016، جامعة الوادي، الجزائر**

قامت هذه الدراسة على التساؤل الرئيسي التالي "كيف يتم الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق المعايير المحاسبية الدولية ؟ " ومن أجل الإجابة على الإشكالية تم التطرق للعناصر التالية : أولا : ماهية القوائم المالية، ثانيا : الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، ثالثا : الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية، تهدف الدراسة إلى إبراز الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ووفق معايير المحاسبة الدولية .

نجد أن هناك اتفاق بين الدراستين من خلال تطرقهما للإفصاح المحاسبي، في حين اختلفتا في أن الدراسة الحالية ركزت على النظام المحاسبي المالي، أما الدراسة السابقة فجاءت وفق المعايير الدولية المحاسبية الدولية.

**خلاصة :**

من خلال عرضنا في هذا الفصل للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية، تبين لنا أن الإفصاح هو آلية لجعل البنوك تحتك بنظام السوق، لذا ينبغي أن يكون شاملا بدرجة كافية تسمح بالوفاء بإحتياجات مستخدمي القوائم المالية ضمن حدود أو قيود لكن بدرجة معقولة، كما تقوم بتقييم أشكال المخاطرة المتعلقة بالبنوك، وقد يحتاج مستخدمي هاته القوائم للمعلومات لكي يفهموا بشكل أفضل خصائص عمليات البنك خاصة القدرة على السداد والسيولة ودرجة المخاطرة النسبية المتضمنة في مختلف أبعاد الأعمال البنكية .

كما تطرقنا للمعيار 07 الأدوات المالية والذي يتعلق موضوعه بالإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالبنوك وما له من دور أساسي في إعداد التقارير المالية من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، وأيضا تطرقنا ولو بشكل بسيط للمعيار المحاسبي 32 الذي يتعلق بمتطلبات الافصاح والعرض المتعلقة بالأصول والالتزامات المالية وحقوق الملكية.

وقد تبين لنا أن النظام المحاسبي المالي يعد إحدى الوسائل الضرورية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والذي من شأنها إيجاد توافق بين الأنظمة المحاسبية من بين الدول، كما أن هذا النظام يعمل على تلبية مختلف إحتياجات المستثمرين سواءا المحليين أو الأجانب، بعد هذه الدراسة العلمية سنقوم في الفصل الموالي بدراسة ميدانية يتم من خلالها تجسيد واقع الإفصاح المحاسبي على عينة من البنوك التجارية .

# الفصـــــــل الثـاني

## الدراسة الميدانية لعينة من البنوك التجارية بولاية غرادية

**تمهيد**

بعد أن تناولنا في الفصل السابق الجانب النظري لموضوع الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي وذلك بإعتمادنا على وجهات نظر عدد من الموظفين في مجال المحسابة لدى البنوك، حيث إعتمدنا في دراستنا بعض بنوك ولاية غرداية.

نبدأ دراستنا بتوجيه إستبيان يشمل محاور دراستنا إلى موظفي البنوك ثم نقوم بفرز الإجابات المتحصل عليها وتحويلها إلى أرقام من أجل القيام بالمعالجة الإحصائية لها بواسطة معالج البيانات الإحصائية (SPSS).

ثم نحلل ونفسر نتائج هذا الإستبيان المتحصل عليها، مبينين الخصائص العلمية والمهنية لأفراد العينة، والشهادات العلمية لأفراد هذه العينة وخبراتهم في الميدان العملي، ثم نستخرج ونحلل ونفسر النتائج فيما يخص محاور الإستبيان والمتعلقة أساسا بفكرة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في البنوك، كما سنقوم بتحليل وتفسير وجهات نظر أفراد العينة فيما يخص مدى إمكانية نجاح الإفصاح المحاسبي في البنوك.

## المبحث الأول / عرض الإستبيان

إعتمدنا في بحثنا على أسلوب التحري المباشر لإختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع عن طريق التقرب المباشر من أهم الأطراف الفعالة في مجال المحاسبة في البنوك الجزائرية، بإستخدام الإستبيان الذي أصبح الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظرنا مع مجتمع الدراسة.

### المطلب الأول / عينة الدراسة وحدودها

يضم مجتمع الدراسة البنوك التي تمارس نشاطها في ولاية غرداية، والتي تدخل في نطاق الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية المحدد ضمن القرار الصادر بإلزامية تطبيقه.

#### الفرع الأول / إطار عينة الدراسة

عينة الدراسة هي فئة من عمال البنوك المتخصصين في مجال المحاسبة، الذين لا يقل مستواهم التعليمي عن مستوى جامعي وكان تركيزنا على الجانب العلمي حرصا منا على أن نجد تجاوبا من الفئة المستجوبة مما يفيدنا في الحصول على نتائج أكثر دقة وموضوعية حول موضوع الدراسة.

#### الفرع الثاني / حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1) **الحدود المكانية**: توجهنا إلى بعض البنوك التجارية في ولاية غرداية من أجل إسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي، وتمثلت البنوك في:
بنك التنمية المحلية – البنك الخارجي الجزائري – بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البنك الوطني الجزائري – القرض الشعبي الجزائري.
2) **الحدود الزمانية**: تتعلق دراستنا ونتائج الإستبيان المتحصل عليها بفترة حوالي شهر من أواخر شهر مارس إلى منتصف شهر أفريل سنة 2018.
3) **الحدود الموضوعية**: في دراستنا هذه كان إهتمامنا بمحاور تخص إلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح والإفصاح عن السياسات المحاسبية

تم توزيع 50 إستمارة من هذا الإستبيان على بعض بنوك ولاية غرداية إسترجعت منها 37 إستمارة.

## المطلب الثاني / مراحل إعداد الإستبيان

-أن تكون الاسئلة سهلة لا تحتمل أكثر من معنى ويمكن فهمها بوضوح .

-أن تبدأ الاستبانة بالأسئلة السهلة ثم الصعبة .

-أن ينصب كل سؤال على جانب محدد .

-تجنب الإكثار من عدد الأسئلة .

-تجنب الأسئلة التي تتطلب إجابات مفتوحة .

-تجنب الأسئلة المعقدة التي تصعب الإجابة عليها .

### الفرع الأول / بناء إستمارة الإستبيان

راعينا في إعداد الاستمارة تقديمها ضمن هيكل يضمن تناسق وضع الأسئلة من أجل تسهيل عملية تحليل و معالجة البيانات في وقت لاحق، حيث تم إدراج الأسئلة المرتبطة ببعضها البعض بكيفية متتالية و في نفس الوقت تمكن القارئ من الإجابة بسهولة، كما قمنا ببناء استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة مقسمة إلى محاور شاملة حول موضوع الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في البنوك.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الأسئلة الواردة في الاستبيان إلى قسمين رئيسيين، يتضمن القسم الأول أسئلة خاصة بالمعلومات الشخصية للعينة، في القسم الثاني تطرقنا إلى محورين محور يتضمن إعداد القوائم المالية بالبنوك التجارية وفقا لمبادئ النظام المحاسبي الجزائري أما بخصوص المحور الثاني تناول تقديم الإفصاح المحاسبي لمعلومات وبيانات إلى المستخدمين لمساعدتهم في إتخاذ القرارات في نظر أفراد العينة.

### الفرع الثاني / مرحلة توزيع الإستبيان على أفراد العينة

قبل أن نقوم بتوزيع الاستبيان على أفراد العينة، قمنا بعرضه على مجموعة من الأساتذة في جامعة غرداية المتخصصين في مجال المحاسبة وذلك بغرض تحكيمه و معرفة مدى دقة الأسئلة المطروحة فيه ومدى تناسب هذه الأسئلة مع مستويات ومؤهلات أفراد العينة الموجه إليها هذا الاستبيان، وكذا من أجل ضمان أن يكون هذا الاستبيان شاملا لمحاور الدراسة النظرية ومحاولة إسقاطها على الجانب التطبيقي.

بعد تقديم أساتذة التحكيم لآرائهم و ملاحظاتهم قمنا بإعادة صياغة أسئلة الاستبيان بموضوعية ودقة و بساطة و وضوح وهذا حتى نتلقى إجابات سليمة تضمن صحة وسلامة النتائج التي نرجو التوصل إليها، وقمنا بطرح أسئلة تحتمل خيارا حتى يمكن تحليلها بالطرق الإحصائية.

نموذج الإستبيان الذي قمنا بصياغته موضح في الملحق رقم 01.

**الفرع الثالث / مرحلة المعالجة الإحصائية للإستبيان**

في هذه المرحلة قمنا بجمع الإستمارات المسترجعة وفرزها وتمهيدا لإخضاعها للمعالجة الإحصائية قمنا بتحويل جميع معلومات الإستمارات إلى أرقام كما يلي:

-أسئلة القسم الأول وهي الأسئلة الشخصية تم الرمز إلى كل منها بحرف ثم قمنا بترقيم خيارات كل سؤال.

-أسئلة المحورين الأول والثاني فتم الرمز إلى كل سؤال بحروف مرقمة حسب العدد الأسئلة.

ويحتمل كل سؤال ثلاث خيارات: موافق وتم إعطاؤه الرقم 1، محايد تم إعطاؤه الرقم 2، غير موافق تم إعطاؤه الرقم 3. تم إدخال هذه الرموز إلى معالج البيانات الإحصائية SPSS وذلك من أجل إعطائنا الجداول الإحصائية التي تفيدنا في تحليل نتائج الإستبيان المسترجعة وثم تفسير هذه النتائج.

**المطلب الثالث / هيكل الاستبيان**

تضمن الإستبيان الذي قمنا بإعداده وتوزيعه على 22 سؤال مقسمة إلى محورين وجميعها أسئلة مفتوحة تحتمل خيارات وهذا لأننا نهدف إلى دراسة مدى الإختلاف في وجهات النظر المتعلقة بموضوع واقع الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي.

## المبحث الثاني / معالجة وتحليل نتائج الإستبيان

تم معالجة وتحليل نتائج الإستبيان بعد جمع البيانات وتبويبها بإستعمال برنامج (SPSS) الإصدار 23 والذي يعتبر في الواقع مصدرا لكافة الجداول التي تتضمن التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالإجابات الواردة إضافة للأشكال البيانية المرافقة، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الإعتماد عليها في عملية التحليل، بالإضافة إلى برنامج (EXCEL ) إصدار 2010، عند القيام بعمليات التبويب وتمثيل الجداول والأشكال والأعمدة البيانية لتقدم تعبير أوضح عن البيانات المقدمة من العينة، كما قمنا بمعالجة الإجابات حسب التقسيم التالي:

- الجزء الأول: الخصائص العامة للعينة ( الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفية، سنوات الأقدمية )
- الجزء الثاني: يتضمن محورين المحور الأول يتضمن إعداد القوائم المالية بالبنوك التجارية وفقا لمبادئ النظام المحاسبي الجزائري وبخصوص المحور الثاني تناول تقديم الإفصاح المحاسبي لمعلومات وبيانات إلى المستخدمين لمساعدتهم في إتخاذ القرارات

**المطلب الأول / تحليل نتائج الإستبيان**

**الفرع الأول / الخصائص العامة للعينة**

نحاول من خلال هذا البند أن نتناول المحور الأول من الإستبيان والمتمثل أساسا في تحليل الخصائص العامة للعينة المدروسة، كما أن يتطلب عرض نتائج الدراسة الميدانية في البداية تقديم الخصائص العامة للعينة التي أخضعناها للدراسة، فبمعرفة هذه الخصائص يمكننا إجراء التحليلات اللازمة في المراحل اللاحقة والمتعلقة بالمواضيع التي تطرقنا إليها في الإستمارة، حيث أظهرت النتائج المدروسة ما يلي:

**السؤال الأول: توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

**جدول رقم(2_1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| ذكور | 24 | 64.9 |
| إناث | 13 | 35.1 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

**شكل رقم(2_1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

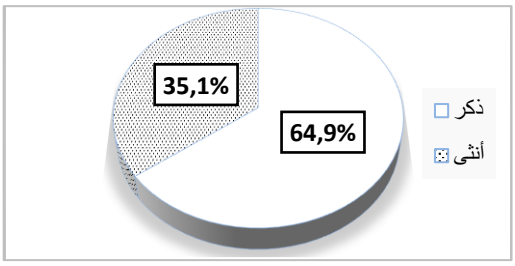


**المصدر: من إعداد الطالبين**

لاحظنا من خلال الجدول والشكل أنه توجد هيمنة لفئة الذكور بنسبة مشاركة 64.9 % في حين لا تتعدى نسبة مشاركة الإناث 35.1 % ، من خلال ما صادفنا أثناء توزيع إستمارات الإستبيان، وهذا ربما راجع لطبيعة المهنة وإعتمادها على الذكاء وقوة التركيز في العمل.

**السؤال الثاني: توزيع أفراد العينة حسب العمر**

**جدول رقم (2_2) توزيع أفراد العينة حسب العمر**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| أقل من 30 سنة | 12 | 32.4 |
| من 30 إلى 40 سنة | 18 | 48.6 |
| أكثر من 40 سنة | 7 | 18.9 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

**شكل رقم (2_2) توزيع أفراد العينة حسب العمر**

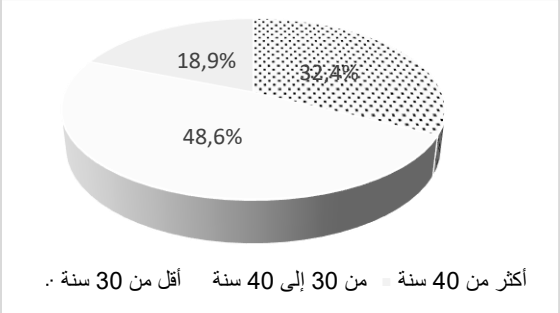


**المصدر: من إعداد الطالبين**

لاحضنا أن معدل عمر الموظفين للعينة من 30 إلى 40 سنة كان مرتفع بنسبة 48.6 %، ونسبة 32.4 % للعينة أقل من 30 سنة، أما العينة أكثر من 40 سنة فكانت بنسبة 18.9 %، وهذا مؤشر يدل على أن معدل العمر متوسط لدى موظفي البنوك.

**السؤال الثالث: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي**

نلاحظ أن المستوى التعليمي للعينة مرتفع، بحيث أن نسبة % 75.7 من أفراد العينة لديهم مستوى شهادة ليسانس، ونسبة % 18.9 الحاصلين على شهادة ماستر، أما الحاصلين على شهادات أخرى كانت بنسبة % 5.4، وهذا يعد مؤشر جيد وهام على أن جل أفراد العينة من الفئة مؤهلة علميا ولديهم القدرة للإجابة على أسئلة الإستبيان بدقة وبشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والإعتماد عليها في التحليل، وسنقوم بتوضيح ذلك في الجدول والشكل التالي :

**جدول رقم (2_3) التوزيع حسب المؤهل العلمي**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| ليسانس | 28 | 75.7 |
| ماستر | 7 | 18.9 |
| شهادة أخرى | 2 | 5.4 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

**شكل رقم (2_3) التوزيع حسب المؤهل العلمي**

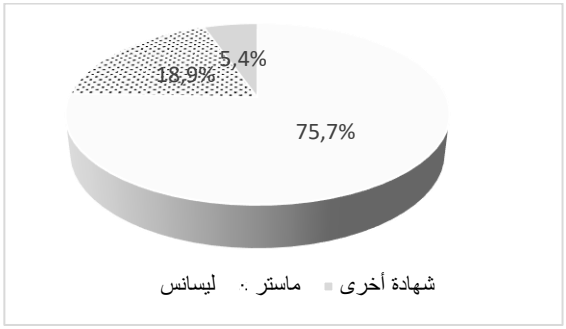


**المصدر: من إعداد الطالبين**

**السؤال الرابع: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفية**

**جدول رقم (2_4) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفية**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| مدير | 5 | 13.5 |
| رئيس مصلحة | 22 | 59.5 |
| محاسب | 10 | 27 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

**شكل رقم (2_4) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفية**

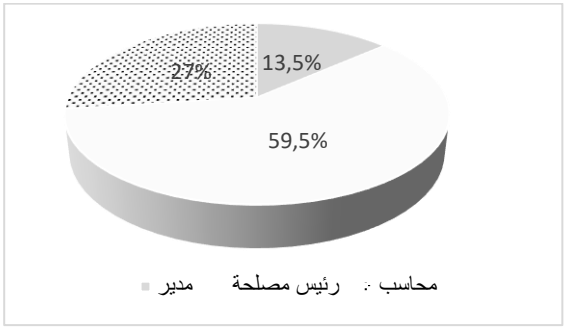


**المصدر: من إعداد الطالبين**

نلاحظ أن فئة وظيفة رئيس مصلحة تمثل أكبر نسبة بـ% 59.5، وتليها الفئة التي تمارس وظيفة محاسب بنسبة % 27 من خلال الجدول والشكل، حيث تمثل نسبة % 13.5 وظيفة مدير، وهذا منطقي كون أن كل بنك يمثله مدير واحد.

**السؤال الخامس: توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية**

**جدول رقم (2_5) توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية شكل رقم (2_5) التوزيع حسب الأقدمية**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 11 | 29.7 |
| من 5 إلى 10 سنوات | 12 | 32.4 |
| أكثر من 10 سنوات | 14 | 37.8 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

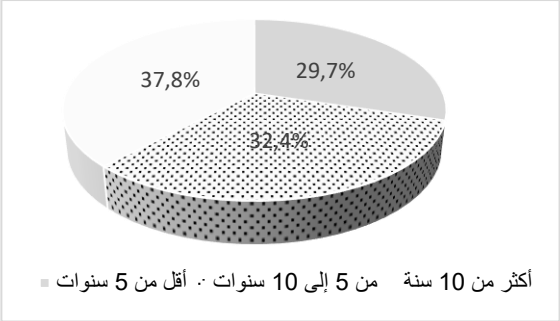


**المصدر: من إعداد الطالبين** **المصدر: من إعداد الطالبين**

بالإعتماد على توزيع سنوات الأقدمية إلى ثلاث فئات سنوية نلاحظ من الجدول والشكل، أن الفئتين الثانية والثالثة تمثلان نسبتين كبيرتين، أما بخصوص الفئة الأولى جاءت أقل بنسبة % 29.7، وتليها فئة من 5 الى 10 سنوات بـ % 32.4، ثم فئة أكثر من 10 سنوات بنسبة % 37.8، حيث نلاحظ أن عامل الخبرة لجل أفراد العينة ذات خبرة كبيرة في مجال المحاسبة، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والإعتماد عليها في التحليل.

**جدول رقم (2–6) يوضح قيمة الثبات**

| عدد الأسئلة | قيمة معامل الثبات |
|---|---|
| **17** | **0.74** |

كما هو موضح في الملحق رقم 02

**المصدر: من إعداد الطالبين**

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ أكثر من % 70 وهذا يدل على أنه مؤشر جيد لثبات العينة.

**الفرع الثاني / مستوى فهم أفراد العينة لإلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية**

يتكون هذا المحور من 08 أسئلة، حيث تهتم الأسئلة بالإطلاع على آراء أفراد العينة حول مدى مستوى فهم أفراد العينة لإلتزام البنوك بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية، وبالتالي سنحاول الإحاطة بجوانب هذا المحور وذلك من خلال تحليل نتائج الأسئلة التي يضمنها.

**السؤال الأول: يقوم البنك بتفصيل بنود الميزانية بما يتوافق مع معيار الإفصاح المحاسبي**

أظهرت الدراسة إختلاف في أراء أفراد العينة حول تفصيل البنك لبنود الميزانية بما يتوافق مع معيار الإفصاح المحاسبي، حيث نلاحظ أن من خلال الجدول والشكل التالي بأن أغلبية أفراد العينة يعتبرون أن البنك يقوم بتفصيل بنود الميزانية بما يتوافق مع معيار الإفصاح المحاسبي أمر جيد وهذا بنسبة 78.4%، في حين يرى بنسبة 21.6% محايد.

**جدول رقم (2_7) يوضح إجابات السؤال الأول**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 29 | 78.4 |
| محايد | 8 | 21.6 |
| غير موافق | 0 | 0 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

**شكل رقم (2_6) يوضح إجابات السؤال الأول**

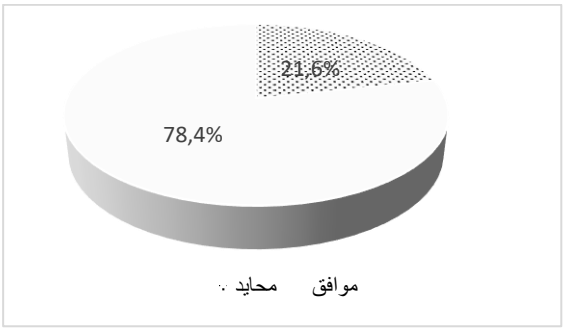


**المصدر: من إعداد الطالبين**

**السؤال الثاني: تعرض القوائم المالية للبنك معلومات كافية وملائمة في الوقت المناسب**

**جدول رقم (2_8) يوضح إجابات السؤال الثاني**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 29 | 78.4 |
| محايد | 6 | 16.2 |
| غير موافق | 2 | 5.4 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

**شكل رقم (2_7) يوضح إجابات السؤال الثاني**

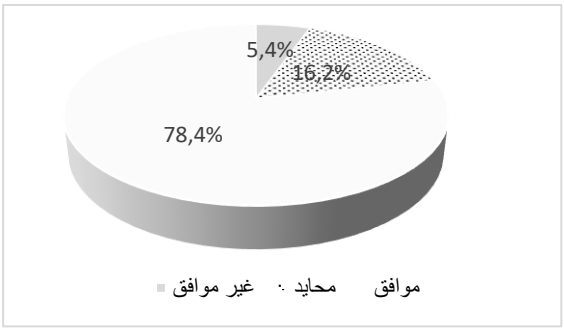


**المصدر: من إعداد الطالبين**

لاحظنا من خلال الجدول والشكل، أن نسبة % 78.4 من أفراد العينة يرون بأن القوائم المالية تقدم إفصاحات كافية وملائمة، بينما نسبة % 5.4 يرون أن القوائم المالية لا تقدم إفصاحات كافية، أما نسبة % 16.2 إمتنعوا عن الإجابة.

**السؤال الثالث: تخضع العمولات الأجنبية لمعالجات محاسبية مبينة في القوائم المالية**

لاحظنا أن نسبة % 64.9 يرون أن البنك يقوم بالإفصاح عن المعالجات المحاسبية المتعلقة بالعمولات الأجنبية، بينما نسبة % 5.4 يرون عكس ذلك، أما نسبة % 5.4 امتنعوا عن الإجابة، وسنتطرق إلى ذلك من خلال الجدول والشكل التالي:

**جدول رقم (2_9) يوضح إجابات السؤال الثالث شكل رقم (2_8) يوضح إجابات السؤال الثالث**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 24 | 64.9 |
| محايد | 11 | 29.7 |
| غير موافق | 2 | 5.4 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

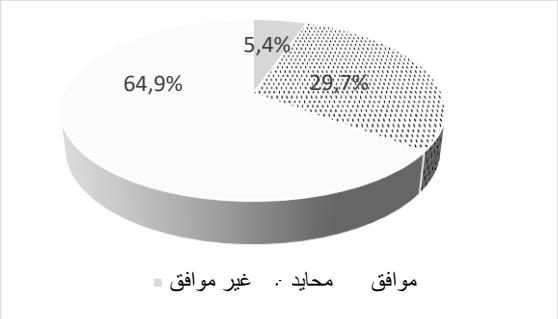


**المصدر: من إعداد الطالبين** **المصدر: من إعداد الطالبين**

**السؤال الرابع: يمتاز النظام المحاسبي المالي SCF بضمان معلومات ملائمة تساهم في تحسين ظروف السوق المالي**

**جدول رقم (2_10) يوضح إجابات السؤال الرابع شكل رقم (2_9) يوضح إجابات السؤال الرابع**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 21 | 56.8 |
| محايد | 12 | 32.4 |
| غير موافق | 4 | 10.8 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

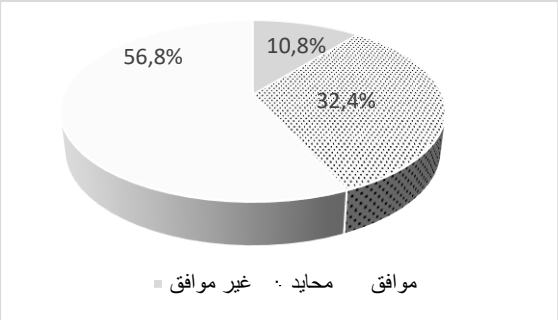


**المصدر: من إعداد الطالبين** **المصدر: من إعداد الطالبين**

من خلال الجدول و الشكل، نلاحظ بأن الأغلبية في الإجابات الواردة، تؤكد تشجيع النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين ظروف السوق المالي، في حين نسبة قليلة % 10.8 جاوبت عكس ذلك، وبنسبة % 32.4 لم يقدموا إجابة .

**السؤال الخامس: تعرض المكاسب المحققة من طرف البنك من خلال نشاطه العادي والأنشطة الإستثمارية الأخرى**

لاحظنا أن نسبة كبيرة وافقت على الإجابة بـ % 59.5، ونسبة % 13.5 يرون عكس ذلك، بينما البقية امتنعوا عن الإجابة، كما هو مبين في الجدول والشكل التالي:

**جدول رقم (2_11) إجابات السؤال الخامس**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 22 | 59.5 |
| محايد | 10 | 27 |
| غير موافق | 5 | 13.5 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

**شكل رقم (2_10) إجابات السؤال الخامس**

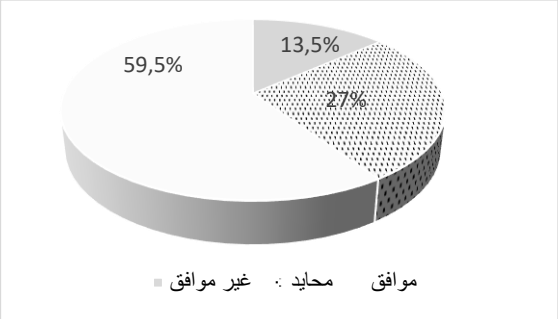


**المصدر: من إعداد الطالبين**

**السؤال السادس: يتم الإفصاح عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة المحققة ضمن القوائم المالية للبنك**

**جدول رقم (2_12) إجابات السؤال السادس**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 26 | 70.3 |
| محايد | 9 | 24.3 |
| غير موافق | 2 | 5.4 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

**شكل رقم (2_11) إجابات السؤال السادس**

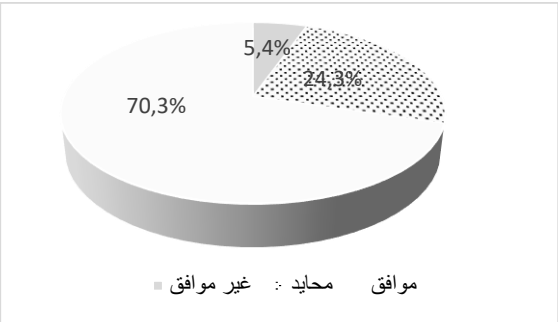


**المصدر: من إعداد الطالبين**

لاحظنا أن نسبة % 70.3 ترى بأنه يتم الإفصاح عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة المحققة ضمن القوائم المالية للبنك، حيث نرى نسبة % 24.3 إمتنعوا عن الإجابة، أما البقية يرون أنه لا يتم الإفصاح عن الديون المشكوك فيها بنسبة % 5.4 .

**السؤال السابع: ينشر البنك القوائم المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للبنوك الأخرى**

**جدول رقم (2_13) إجابات السؤال السابع**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 23 | 62.2 |
| محايد | 10 | 27 |
| غير موافق | 4 | 10.8 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

**شكل رقم (2_12) إجابات السؤال السابع**

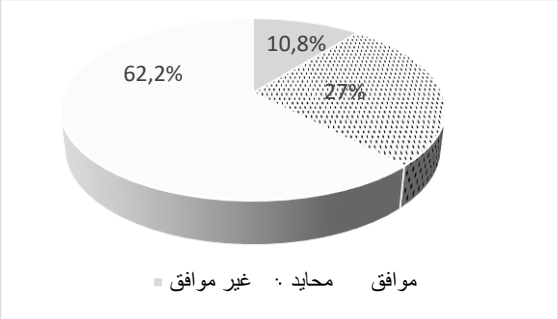


**المصدر: من إعداد الطالبين**

نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يرون أن البنوك تنشر قوائمها بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة للبنوك الأخرى بنسبة % 62.2، في حين أن نسبة % 10.8 لم توافق على الإجابة، بينما نسبة % 27 إمتنعوا عن الإجابة.

**السؤال الثامن: تفصح البنوك عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية إذا كانت تختلف عن قيمتها الدفترية**

**جدول رقم (2_14) إجابات السؤال الثامن**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 20 | 54.1 |
| محايد | 16 | 43.2 |
| غير موافق | 1 | 2.7 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

**شكل رقم (2_13) إجابات السؤال الثامن**

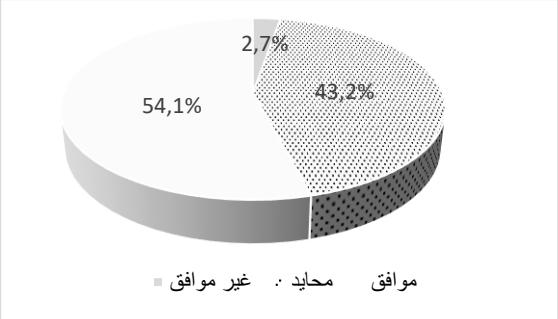


**المصدر: من إعداد الطالبين**

لاحظنا أن نسبة % 54.1 تؤيد إفصاح البنوك عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية إذا كانت تختلف عن قيمتها الدفترية، بينما جاءت نسبة % 43.2 محايدة، أما الفئة المعارضة جاءت ضئيلة جدا بنسبة % 2.7، كما هو موضح في الشكل والجدول أعلاه.

**الفرع الثالث / مستوى فهم أفراد العينة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة كما نص عليها النظام المحاسبي المالي**

يتكون هذا المحور من 09 أسئلة حيث تهتم الأسئلة بالإطلاع على أراء أفراد العينة حول الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة كما نص عليها SCF، وبالتالي سنحاول الإحاطة بجوانب هذا المحور وذلك من خلال تحليل نتائج الأسئلة التي يضمنها هذا المحور.

**السؤال الأول: تتأثر فعالية نظام الرقابة الداخلية عن طريق الممارسات المحددة التي يطبقها البنك**

**جدول رقم (2_15) إجابات السؤال التاسع**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 32 | 86.5 |
| محايد | 3 | 8.1 |
| غير موافق | 2 | 5.4 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

**شكل رقم (2_14) إجابات السؤال التاسع**

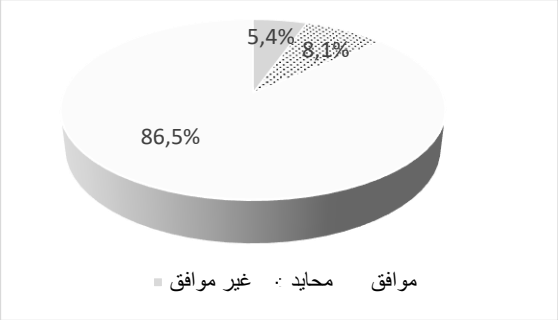


**المصدر: من إعداد الطالبين**

نلاحظ أن معظم أفراد العينة يرون بأن نظام الرقابة الداخلية يتأثر عن طريق الممارسات المحددة التي يطبقا البنك بنسبة % 86.5، في حين أن ما نسبته % 5.4 يرون عكس ذلك، أما النسبة المتبقية وهي % 8.1 إمتنعت عن الإجابة.

**السؤال العاشر: يفصح البنك عن القواعد والممارسات المطبقة عند إعداد وعرض العمليات الخاصة بالعمولات الأجنبية**

**جدول رقم (2_16) إجابات السؤال العاشر** **شكل رقم (2_15) إجابات السؤال العاشر**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 25 | 67.6 |
| محايد | 9 | 24.3 |
| غير موافق | 3 | 8.1 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

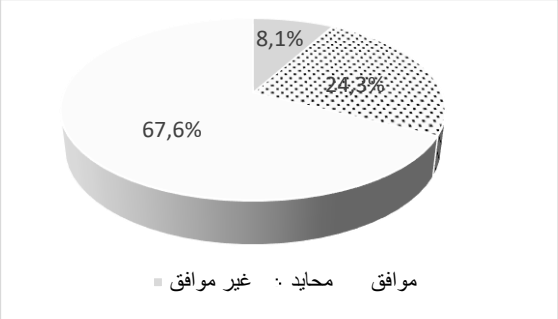


**المصدر: من إعداد الطالبين** **المصدر: من إعداد الطالبين**

نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يرون بأن البنوك تفصح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالعمليات والعمولات الأجنبية بنسبة % 67.6، بينما نسبة % 8.1 يرون عكس ذلك، أما النسبة المتبقية وهي % 24.3 إمتنعت عن الإجابة.

**السؤال الحادي عشر: يعتمد البنك على سياسة محاسبية موحدة كالسياسات المتعلقة بالربحية والسيولة**

**جدول رقم (2_17) إجابات السؤال الحادي عشر** **شكل رقم (2_16) إجابات السؤال الحادي عشر**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 26 | 70.3 |
| محايد | 10 | 27 |
| غير موافق | 1 | 2.7 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

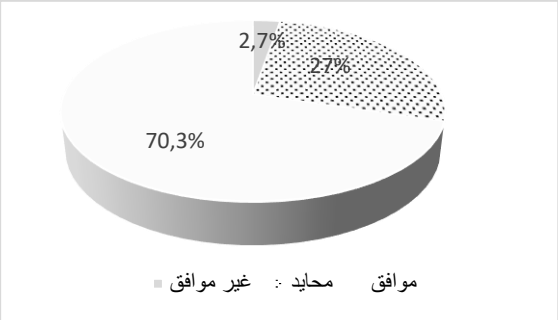


**المصدر: من إعداد الطالبين** **المصدر: من إعداد الطالبين**

لاحظنا أن جل أفراد العينة يرون بأن البنك يعمل على توحيد السياسات المحاسبية المتبعة بنسبة % 70.3، في حين أن فرد واحد من العينة يرى عكس ذلك بنسبة % 2.7، أما النسبة المتبقية وهي % 27 إمتنعت عن الإجابة.

**السؤال الثاني عشر: توفر الملاحق المفسرة للقوائم المالية معلومات تبين مصادر البيانات المالية**

**جدول رقم (2_18) إجابات السؤال الثاني عشر شكل رقم (2_17) إجابات السؤال الثاني عشر**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 22 | 59.5 |
| محايد | 9 | 24.3 |
| غير موافق | 6 | 16.2 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

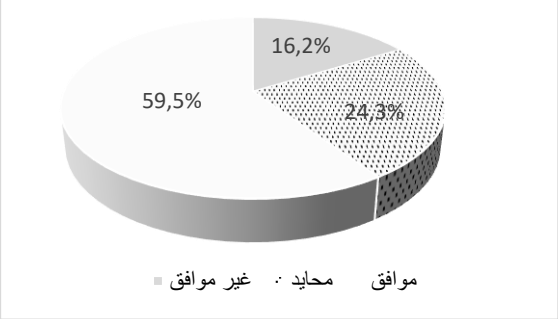


**المصدر: من إعداد الطالبين** **المصدر: من إعداد الطالبين**

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يرون أن الملاحق المفسرة توفر معلومات تبين مصادر البيانات المالية بنسبة % 59.5، بينما نسبة % 16.2 يرون عكس ذلك، في حين أن النسبة المتبقية وهي % 24.3 إمتنعت عن الإجابة.

**السؤال الثالث عشر: ينشر البنك تقاريره المالية بشكل دوري ( قصير الأجل )**

**جدول رقم (2_19) إجابات السؤال الثالث عشر شكل رقم (2_18) إجابات السؤال الثالث عشر**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 20 | 54.1 |
| محايد | 9 | 24.3 |
| غير موافق | 8 | 21.6 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

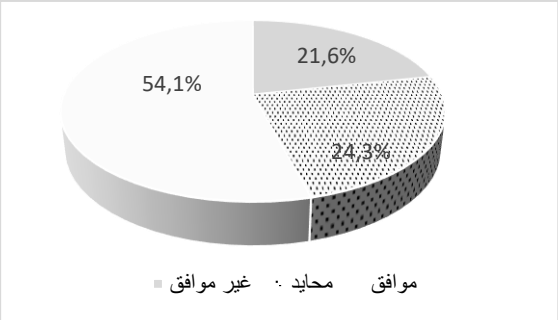


**المصدر: من إعداد الطالبين** **المصدر: من إعداد الطالبين**

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة % 54.1 من أفراد العينة يرون أن البنك يقوم بنشر تقارير دورية (قصيرة الأجل)، بينما نسبة % 21.6 يرون عكس ذلك، في حين أن النسبة المتبقية وهي % 24.3 إمتنعت عن الإجابة.

**السؤال الرابع عشر: يؤدي جدول حسابات النتائج إلى تقييم الأداء بشكل أكثر مصداقية ويساعد المستثمرين على إتخاذ القرارات السليمة**

**جدول رقم (2_20) إجابات السؤال الرابع عشر شكل رقم (2_19) إجابات السؤال الرابع عشر**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 23 | 62.2 |
| محايد | 7 | 18.9 |
| غير موافق | 7 | 18.9 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

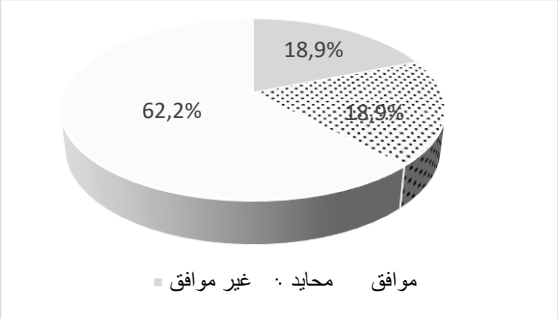


**المصدر: من إعداد الطالبين** **المصدر: من إعداد الطالبين**

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة % 62.2 من أفراد العينة يرون أن جدول حسابات النتائج يؤدي إلى تقييم الأداء بشكل أكثر مصداقية، بينما نسبة % 18.9 يرون عكس ذلك، في حين أن نفس النسبة إمتنعت عن الإجابة.

**السؤال الخامس عشر: يعرض البنك بشكل مفصل طرق معالجة الأخطاء المحاسبية وتعديلها**

**جدول رقم (2_21) إجابات السؤال الخامس عشر شكل رقم (2_20) إجابات السؤال الخامس عشر**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 19 | 51.4 |
| محايد | 14 | 37.8 |
| غير موافق | 4 | 10.8 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

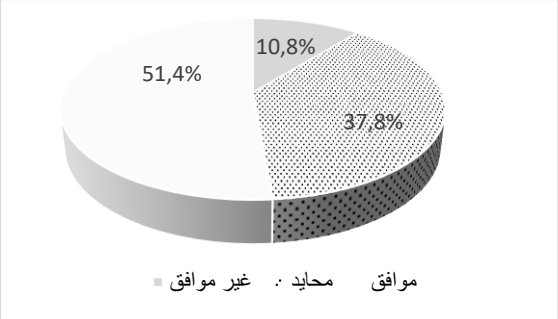


**المصدر: من إعداد الطالبين** **المصدر: من إعداد الطالبين**

لاحظنا من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة % 51.4 من أفراد العينة يرون أن البنك يفصح عن التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها، بينما نسبة % 10.8 يرون عكس ذلك، في حين أن نسبة % 37.8 إمتنعت عن الإجابة.

**السؤال السادس عشر: يفصح البنك عن جميع المخاطر التي يتعرض لها مثل مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الإئتمان**

**جدول رقم (2_22) إجابات السؤال السادس عشر شكل رقم (2_21) إجابات السؤال السادس عشر**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 25 | 67.6 |
| محايد | 7 | 18.9 |
| غير موافق | 5 | 13.5 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

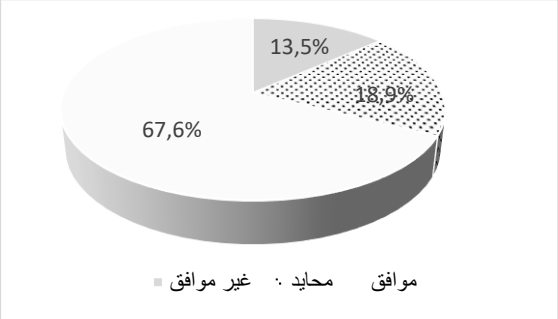


**المصدر: من إعداد الطالبين**

لاحظنا من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة % 67.6 من أفراد العينة يرون أن البنك يفصح عن جميع المخاطر التي يتعرض لها، بينما نسبة % 13.5 يرون أن البنك لا يفصح عن جميع المخاطر، في حين أن نسبة % 18.9 إمتنعت عن الإجابة.

**السؤال السابع عشر: يرتبط مستوى الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بمدى إلتزام تطبيق البنك بالمعايير المحاسبية**

**جدول رقم (2_23) إجابات السؤال السابع عشر شكل رقم (2_22) إجابات السؤال السابع عشر**

| البيان | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| موافق | 22 | 59.5 |
| محايد | 6 | 16.2 |
| غير موافق | 9 | 24.3 |
| **المجموع** | 37 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبين**

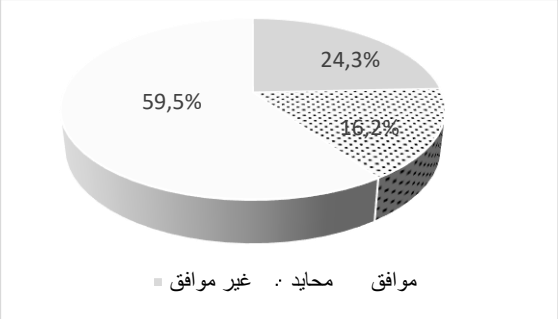


**المصدر: من إعداد الطالبين**

لاحظنا من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة بنسبة % 59.5 يرون أن الإلتزام بالمعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي، بينما نسبة % 24.3 يرون عكس ذلك، في حين أن نسبة % 16.2 إمتنعت عن الإجابة.

## المطلب الثاني / تحليل محاور الإستبيان

### الفرع الأول / مستوى فهم أفراد العينة لإلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية

من أجل قياس مستوى فهم أفراد العينة لمدى فهمهم لإلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية، قمنا بتوجيه 08 أسئلة بالنسبة لهذا المحور من الإستبيان، وقد تفاوتت إجابات أفراد العينة على كل سؤال بين ثلاث مستويات: موافق، محايد، غير موافق.

سنتعرف فيما يلي على الإتجاه العام لأفراد العينة بخصوص كل سؤال من الأسئلة الثمانية الموجة إليهم وهذا إعتمادا على مقياس ليكارث الثلاثي الذي يحدد النسب كما يلي:

**جدول رقم(2_24) يوضح قيم مقياس ليكارت الثلاثي**

| متوسط الإجابات | الإتجاه العام |
|---|---|
| من 1 إلى 1.66 | موافق |
| من 1.67 إلى 2.33 | محايد |
| من 2.34 إلى 3 | غير موافق |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات مقدمة في الإحصاء الوصفي**

إذا إفترضنا أن الإجابة بموافق يرمز لها بالرقم 1، والإجابة محايد يرمز لها بالرقم 2، والإجابة بغير موافق يرمز لها بالرقم 3، فإنه بإمكاننا مقارنة متوسط إجابات أفراد العينة على كل سؤال بمقياس ليكارت السابق، مما يسمح بتقدير الإتجاه العام لأفراد العينة بخصوص فهمهم لإعداد القوائم المالية بالبنوك التجارية وفقا لمبادئ النظام المحاسبي الجزائري كما هو مبين في الجدول الآتي:

**جدول رقم(2_25) يوضح مستوى فهم أفراد العينة لإلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية**

| مستوى فهم أفراد العينة لإلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الإتجاه العام |
|---|---|---|---|
| 1_ يقوم البنك بتفصيل بنود الميزانية بما يتوافق مع معيار الإفصاح المحاسبي | 1.22 | 0.417 | موافق |
| 2_ تعرض القوائم المالية للبنك معلومات كافية وملائمة في الوقت المناسب | 1.27 | 0.560 | موافق |
| 3_ تخضع العمولات الأجنبية لمعالجات محاسبية مبينة في القوائم المالية | 1.41 | 0.599 | موافق |
| 4_ يمتاز النظام المحاسبي المالي SCF بضمان معلومات ملائمة تساهم في تحسين ظروف السوق المالي | 1.54 | 0.691 | موافق |
| 5_ تعرض المكاسب المحققة من طرف البنك من خلال نشاطه العادي والأنشطة الإستثمارية الأخرى | 1.54 | 0.730 | موافق |
| 6_ يتم الإفصاح عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة المحققة ضمن القوائم المالية للبنك | 1.35 | 0.588 | موافق |
| 7_ ينشر البنك القوائم المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للبنوك الأخرى | 1.49 | 0.692 | موافق |
| 8_ تفصح البنوك عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية إذا كانت تختلف عن قيمتها الدفترية | 1.49 | 0.599 | موافق |
| **مستوى فهم أفراد العينة لإلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية** | 1.4121 | 0.2959 | موافق |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات نتائج تحليل الإستبيان بواسطة معالج البيانات الإحصائية**

**التحليل:**

نلاحظ من خلال الجدول أن الإتجاه العام لأفراد العينة بخصوص مستوى فهم أفراد العينة لإلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية هو إتجاه موافق بنسبة % 66 منهم، ومنه نقول أن مستوى فهم أفراد العينة هو مستوى جيد، من خلال إلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية

- 78.4% من أفراد العينة يرى أن البنك يقوم بتفصيل بنود الميزانية بما يتوافق مع معيار الإفصاح المحاسبي
- 78.4% من أفراد العينة يرى أن القوائم المالية تقدم إفصاحات كافية وملائمة في الوقت المناسب
- 64.9% من أفراد العينة يرى أن البنك يقوم بالإفصاح عن المعالجات المحاسبية الخاصة بالعمولات الأجنبية
- 56.8% منهم يرى أن النظام المحاسبي المالي SCF يشجع في تحسين ظروف السوق المالي الحالي وذلك بضمان معلومات ملائمة
- 59.5% منهم يرى أن البنك يعرض مكاسبه المحققة من خلال نشاطه العادي والأنشطة الإستثمارية الأخرى
- 70.3% منهم يرى أنه يتم الإفصاح عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة المحققة ضمن القوائم المالية
- 62.2% منهم يرى أن البنوك تنشر قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للبنوك الأخرى
- 54.1% من أفراد العينة يرى أن البنوك تفصح عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية إذا كانت تختلف عن قيمتها الدفترية

**التفسير:**

نفسر هذا الإتجاه لأفراد العينة لمدى إلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية، كان له أثر في هذه الإتجاهات لدى المحاسبين الذين يكادوا يتوافقوا على رأي واحد وهو إلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية.

**الاستنتاج:**

نستنتج أن إلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية يؤدي إلى تحسين وضعية البنك.

## الفرع الثاني / مستوى فهم أفراد العينة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة كما نص عليها النظام المحاسبي المالي

من أجل قياس مستوى فهم أفراد العينة للإفصاح عن السياسات المحاسبية قمنا بتوجيه تسعة أسئلة على أفراد العينة، وقد تفاوتت إجابات أفراد العينة على كل سؤال بين ثلاث مستويات: موافق، محايد، غير موافق سنتبع نفس المنهجية

المتبعة في المحور السابق لتحديد الإتجاه العام لأفراد العينة بخصوص الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في ظل النظام المحاسبي المالي، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم(2_26) يوضح مستوى فهم أفراد العينة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة كما نص عليها SCF**

| مستوى فهم أفراد العينة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة كما نص عليها SCF | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الإتجاه العام |
|---|---|---|---|
| 1_ تتأثر فعالية نظام الرقابة الداخلية عن طريق الممارسات المحددة التي يطبقها البنك | 1.19 | 0.518 | موافق |
| 2_ يفصح البنك عن القواعد والممارسات المطبقة عند إعداد وعرض العمليات الخاصة بالعمولات الأجنبية | 1.41 | 0.644 | موافق |
| 3_ يعتمد البنك على سياسة محاسبية موحدة كالسياسات المتعلقة بالربحية والسيولة | 1.32 | 0.530 | موافق |
| 4_ توفر الملاحق المفسرة للقوائم المالية معلومات تبين مصادر البيانات المالية | 1.57 | 0.765 | موافق |
| 5_ ينشر البنك تقاريره المالية بشكل دوري ( قصير الأجل ) | 1.68 | 0.818 | موافق |
| 6_ يؤدي جدول حسابات النتائج إلى تقييم الأداء بشكل أكثر مصداقية ويساعد المستثمرين على إتخاذ القرارات السليمة | 1.57 | 0.801 | موافق |
| 7_ يعرض البنك بشكل مفصل طرق معالجة الأخطاء المحاسبية وتعديلها | 1.59 | 0.686 | موافق |
| 8_ يفصح البنك عن جميع المخاطر التي يتعرض لها مثل مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الإئتمان | 1.46 | 0.730 | موافق |
| 9_ يرتبط مستوى الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بمدى إلتزام تطبيق البنك بالمعايير المحاسبية | 1.65 | 0.857 | موافق |
| **مستوى فهم أفراد العينة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة كما نص عليها SCF** | 1.4924 | 0.371 | موافق |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات نتائج تحليل الإستبيان بواسطة معالج البيانات الإحصائية**

**التحليل:**

نلاحظ من خلال الجدول أن الإتجاه العام لأفراد العينة بخصوص الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة كما نص عليها SCF هو إتجاه موافق بنسبة % 64 منهم، ومنه نقول أن أغلبية أفراد العينة يرون أنه يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية كما نص عليها النظام المحاسبي المالي

- 86.5% من أفراد العينة يرى أن نظام الرقابة الداخلية يتأثر عن طريق الممارسات المحددة التي يطبقها البنك
- 67.6% من أفراد العينة يرى أن البنوك تفصح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالعمليات والعمولات الأجنبية
- 70.3% من أفراد العينة يرى أن البنك يعتمد على سياسة محاسبية موحدة كالسياسات المتعلقة بالربحية والسيولة
- 59.5% منهم يرى أن الملاحق المفسرة توفر للقوائم المالية معلومات تبين مصادر البيانات المالية
- 54.1% منهم يرى أن البنك يقوم بنشر تقاريره مالية بشكل دوري (قصير الأجل)
- 62.2% منهم يرى أن اعداد جدول حسابات النتائج يؤدي الى تقييم أداء بشكل أكثر مصداقية ويساعد المستثمرين على إتخاذ القرارات السليمة
- 51.4% منهم يرى أن البنك يفصح عن التغييرات المحاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها
- 67.6% منهم يرى أن البنك يفصح عن جميع المخاطر التي يتعرض لها مثل مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الإئتمان
- 59.5% يرى أن مستوى الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية يرتبط بمدى إلتزام تطبيق البنك للمعايير المحاسبية

**التفسير:**

نفسر هذا الإتجاه لأفراد العينة أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة كما نص عليها SCF ، كان له أثر في هذه الإتجاهات لدى المحاسبين الذين يكادوا يتوافقوا على أنه يتم الإفصاح عن المعلومات والبيانات كما نص عليها النظام المحاسبي المالي.

**الإستنتاج:** نستنتج أنه يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية كما نص عليها النظام المحاسبي المالي.

**خلاصة الفصل:**

بعد أن قمنا بتحليل وتفسير نتائج الإستبيان الذي وجهناه إلى المحاسبين في القطاع البنكي، حيث توجهنا إلى مجموعة من البنوك في ولاية غرداية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج.

لاحظنا أن إعداد القوائم المالية بالبنوك التجارية وفقا لمبادئ النظام المحاسبي المالي الجزائري يكاد أن يكون إجباري من خلال أراء أغلبية أفراد العينة، بحيث أن القوائم المالية تقدم إفصاحات كافية وملائمة من جهة، و يشجع النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين ظروف السوق المالي من جهة أخرى، ولاحظنا أيضا أن الإفصاح المحاسبي يقدم معلومات وبيانات إلى المستخدمين لمساعدتهم في إتخاذ القرارات.

كما أن مستوى فهم أغلبية المحاسبين في هذا الجانب هو جيد، وأن الإلتزام بالمعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي.

# الخاتمة

## الخاتمة:

تعتبر جودة المعلومات في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم والإستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمان لبقاء وإستمرار المؤسسة، وتلعب التقارير المالية وخاصة مع تبني النظام المحاسبي المالي دورا هاما وفعالا في تزويد مختلف مستويات إتخاذ القرار بمعلومات جاهزة وذات جودة في الوقت المناسب.

حيث إن الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي والذي هو مستمد من المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى إضفاء الشفافية على المعلومة المحاسبية، حيث تعتبر تعليمات الإفصاح من العناصر الأساسية التي تساهم في إسترجاع ثقة المستثمرين وإستقطاب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، ومن هنا نجد أن الإفصاح من أهم المعايير المحاسبية التي أولت لها لجنة المعايير المحاسبية الدولية أهمية بالغة فهو يساعد على توفير معلومات محاسبية متسقة ومفهومة وقابلة للمقارنة والتداول من دولة إلى أخرى ومن خلال تناولنا لموضوع " **واقع الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي** " حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة التي كان فيها السؤال الرئيس كما يلي: **ما مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ؟**

ومن خلال الفصلين النظري والتطبيقي وإنطلاقا من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج إختبار الفرضيات، النتائج النهائية للدراسة، التوصيات المقدمة وآفاق البحث كما يلي:

❖ **نتائج إختبار الفرضيات:**

بعد إستعراضنا لمختلف جوانب الموضوع من خلال الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية توصلنا أثناء إختبار الفروض إلى النتائج التالية:

- بخصوص الفرضية الأولى: يتم إعداد القوائم المالية بالبنوك التجارية وفقا لمبادئ النظام المحاسبي المالي الجزائري، تحققت هذه الفرضية وبناءا عليه يؤدي بنا إلى رفض الفرضية العدمية والتي مفادها " لا يتم إعداد القوائم المالية بالبنوك التجارية وفقا لمبادئ النظام المحاسبي المالي الجزائري".
- الفرضية الثانية: يتم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية عن كافة البيانات والمعلومات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية وفقا للنظام المحاسبي المالي، تحققت هذه الفرضية وبناءا عليه يؤدي بنا إلى رفض الفرضية العدمية والتي مفادها " لا يتم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية عن كافة البيانات والمعلومات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية وفقا لما جاء به SCF ".
- الفرضية الثالثة: إلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية، لم تتحقق الفرضية العدمية وبناءا عليه يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة والتي مفادها " إلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية ".

❖ **نتائج الدراسة:**

- توافق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية فيما يخص جودة المعلومة المحاسبية وأهداف الإفصاح؛
- إن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات وقابليتها للتحقق وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها؛
- يساهم الإفصاح الشامل في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية المالية ومن ثم فإن القوائم المالية يجب أن تكشف عن كافة المعلومات التي تجعلها غير مضللة؛
- تعتبر القوائم المالية أداة هامة في إتخاذ القرارات المالية، وتتمثل هذه القوائم حسب النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية (IFRS/IAS)، في قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)؛
- إن القوائم المالية يجب أن تحتوي على المعايير المحاسبية الدولية المتضمنة الإفصاح المحاسبي لتكون على درجة كبيرة من الشفافية؛
- تكتسي التقارير المالية أهمية بالغة في ترشيد القرارات.

❖ **التوصيات:**

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإننا نقترح التوصيات التالية:

- إلزام البنوك بالإفصاح عن البيانات المحاسبية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الإطمئنان لدى المساهمين بأموالهم وكيفية إدارتها داخل المؤسسات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة والتسيير؛
- نوصي محاسبي البنوك بأن من الضرورة الاهتمام أكثر بالمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالبنوك؛
- الإطلاع المتواصل على التطورات والمستجدات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية وتكييف النظام المحاسبي معها وإنشاء لجنة مخصصة لذلك؛
- تحسين نوعية التعليم المحاسبي الجامعي وضرورة الربط بينه وبين التطبيق على الواقع.

❖ **آفاق الدراسة:**

تناولت هذه الدراسة موضوع واقع الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي، ونظرا لإتساع الموضوع فإنه لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة، ومنه هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الطالبان وخطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة، فقد تبين لنا من خلال بحثنا في هذا الموضوع أن الميدان خصب للبحث العلمي ويمكن من خلاله فتح الباب أمام بحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- دور الإفصاح المحاسبي في صنع القرار الإستثماري في سوق الجزائر للأوراق المالية؛
- دراسة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية؛
- أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على البنوك الجزائرية.

# قائمة المراجع والمصادر

## قائمة المراجع والمصادر

### أولا : المراجع باللغة العربية

### I. الكتب :


1. هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية** (القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ، عمان ، 2009 .
2. أمين السيد أحمد لطفي،" **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** "، الدار الجامعية للنشر ، الطبعة الأولى ، مصر 2007.
3. شعيب شنوف،" **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)** "، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، نهج باب عزون، الجزائر، 2009.
4. محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية ( البنوك التجارية وشركات التأمين)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
5. طارق عبد العال حماد، " **التقارير المالية أسس الإعداد العرض والتحليل** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
6. خالد جمال الجعارات، " **معايير التقارير المالية الدولية IAS–IFRS2007** "، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
7. طارق عبد العال حماد، " **موسوعة معايير المحاسبة– المحاسبة على الإستثمارات والمشتقات المالية–** "، الجزء الثالث، مكتب الناسخ جيت للكمبيوتر والطباعة، مصر، 2002.
8. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية– الجوانب النظرية والعلمية–**"، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2009.
9. أحمد محمد أبوشمالة، " **معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي** "، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

**II. البحوث العلمية**

1. قوادري محمد، " **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** "، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF، مذكرة ماجستير، جامعة دحلب، البليدة، 2010.
2. الأزهر عزة، "**عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية – حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد SCF –**"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

**III. القرارات القوانين والمراسيم**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / **العدد 74 ، 25 نوفمبر 2007 م ، قانون رقم 11-07 مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 ، يتضمن النظام المحاسبي المالي.**
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية، من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، العدد 14.

**IV. المجلات والملتقيات**

1. زوينة بن فرج، " **الإتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية** "، مداخلة في الملتقى الوطني الأول، مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 21-22 نوفمبر 2007.

1. أحمد زغدار، محمد سفير، " **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعاير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)** "، مجلة الباحث، العدد 07، 2009.

2. خالد أمين عبد الله، " **الإفصاح و دوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية**"، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين أول

**ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية**

1. Ali SAHRAOUI , **Comptabilité Financier – Conforme au SCF & aux Normes IAS/IFRS** , BERTI Editions, Alger, 2011.
2. Eldon Hendriksen, A**counting theory**, New York : R.D. Irwin, 1992,
3. Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn,,1972,

# فهرس المحتويات

**الإهداء**

**شكر وعرفان**

**الملخص**..... **VII**

**الفهرس** ..... **IX**

**مقدمة**..... أ

## الفصـــــل الأول

## الأدبيات النظرية والتطبيقية للإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية..... 5

**المطلب الأول : مدخل للإفصاح المحاسبي للقوائم المالية** ..... 5

الفرع الأول : مفاهيم عامة حول الإفصاح المحاسبي..... 5

الفرع الثاني : أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ..... 6

الفرع الثالث : الغرض من القوائم المالية ..... 8

**المطلب الثاني : مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي**..... 9

الفرع الأول : تعريف النظام المحاسبي المالي ..... 9

الفرع الثاني : مكونا النظام المحاسبي المالي ..... 10

الفرع الثالث : خصائص النظام المحاسبي المالي ..... 11

**المطلب الثالث : الإفصاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**..... 12

الفرع الأول : مفاهيم القوائم المالية ..... 12

الفرع الثاني : أهداف القوائم المالية ..... 13

الفرع الثالث : الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية ..... 14

المبحث الثاني : الدراسات السابقة..... 18

**المطلب الأول : الدراسات الوطنية**..... 18

أولا : دراسة دادة دليلة ..... 18

ثانيا : دراسة بكاري جليلة..... 19
ثالثا : دراسة عبد الرزاق حوري..... 20
**المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية**..... 21
أولا : دراسة معتز برهان جميل العكر ..... 21
ثانيا : دراسة رولا كاسر لايقة ..... 22
**المطلب الثالث : دراسات أخرى**..... 23
أولا : دراسة بن فرج زوينة..... 23
ثانيا : دراسة خلف الله بن يوسف ..... 24
ثالثا : دراسة إلياس شاهد، عبد المنعم دفرور..... 24

## الفصـــــل الثاني

## الدراسة الميدانية

المبحث الأول : عرض الإستبيان..... 28
**المطلب الأول : عينة الدراسة وحدودها** ..... 28
الفرع الأول : إطار عينة الدراسة ..... 28
الفرع الثاني : حدود الدراسة..... 28
**المطلب الثاني : مراحل إعداد الإستبيان** ..... 29
الفرع الأول : بناء إستمارة الإستبيان ..... 29
الفرع الثاني : مرحلة توزيع الإستبيان على أفراد العينة ..... 29
الفرع الثالث : مرحلة المعالجة الإحصائية ..... 29
**المطلب الثالث: هيكل الإستبيان**..... 30
المبحث الثاني : معالجة وتحليل نتائج الإستبيان..... 30
**المطلب الأول : تحليل نتائج الإستبيان**..... 30
الفرع الأول : الخصائص العامة للعينة..... 30
الفرع الثاني : مستوى فهم أفراد العينة لإلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد القوائم المالية... 33

الفرع الثالث : مستوى فهم أفراد العينة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة كما نص عليها SCF.. 38

**المطلب الثاني : تحليل محاور الإستبيان** ..... 42

الفرع الأول : مستوى فهم أفراد العينة لإلتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند إعداد القوائم المالية .. 42

الفرع الثاني : مستوى فهم أفراد العينة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة كما نص عليها SCF... 45

**الخاتمة**..... **50**

**قائمة المراجع والمصادر**..... **53**

**فهرس المحتويات**..... **57**

**الملاحق** ..... **61**

# الملاحق

**الملحق رقم 01 : نموذج إستمارة الإستبيان**

**جامعة غرداية**

**كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم المالية والمحاسبة**

# إستمارة إستـبيـان

السلام عليكم أما بعد:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر بتخصص مالية المؤسسة ، بعنوان:

**" واقع الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ".**

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم حول ما يتضمنه من أسئلة.

كـما نحيطكم علما بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا من البحث، لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبيان بوضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة ، وهذا ما يساهم في الوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة .

علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وفي الأخير نشكركم مسبقا على حسن تعاملكم ومساهمتكم القيمة في اثراء هذه الدراسة.

**من إعداد الطالبين:**

- ✓ الرزمة محمد الأمين
- ✓ أولاد الهدار ياسين

**تحت إشراف :**

- ➢ أ.د عجيلة محمد

## I. محور المتغيرات العامة

- **الجنس :**

ذكـر ☐ أنثى ☐

- **العمر:**

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

- **المؤهل العلمي :**

ليسانس ☐ ماستر ☐ شهادة أو تأهيل آخر ☐

- **المهنة/الوظيفة :**

مديـــــر ☐ رئيس مصلحـــــة ☐ محاســـــب ☐

- **سنوات الأقدمية:**

أقل من 5 سنوات ☐ من5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

## II. محاور متغيرات الدراسة

| المحور الأول : التزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح عند اعداد ونشر القوائم المالية . | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الرقم | العبارات | موافق | محايد | غير موافق |
| 1.1 | يقوم البنك بتفصيل بنود الميزانية بما يتوافق مع معيار الإفصاح المحاسبي | | | |
| 2.1 | تعرض القوائم المالية للبنك معلومات كافية وملائمة في الوقت المناسب | | | |
| 3.1 | تخضع العملات الأجنبية لمعالجات محاسبية مبينة في القوائم المالية | | | |
| 4.1 | يمتاز النظام المحاسبي المالي SCF بضمان معلومات ملائمة تساهم في تحسين ظروف السوق المالي | | | |
| 5.1 | تعرض المكاسب المحققة من طرف البنك من خلال نشاطه العادي والأنشطة الإستثمارية الأخرى | | | |
| 6.1 | يتم الإفصاح عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة المحققة ضمن القوائم المالية للبنك | | | |
| 7.1 | ينشر البنك القوائم المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للبنوك الأخرى | | | |
| 8.1 | تفصح البنوك عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية إذا كانت تختلف عن قيمتها الدفترية | | | |

| المحور الثاني : الإفصاح عن السياسات المحاسبية في ظل نظام المحاسبة المالي ومعايير المحاسبة الدولية | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الرقم | العبارات | موافق | محايد | غير موافق |
| 1.2 | تتأثر فعالية نظام الرقابة الداخلية عن طريق الممارسات المحددة التي يطبقها البنك | | | |
| 2.2 | يفصح البنك عن القواعد والممارسات المطبقة عند إعداد وعرض العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية | | | |
| 3.2 | يعتمد البنك على سياسة محاسبية موحدة كالسياسات المتعلقة بالربحية والسيولة | | | |
| 4.2 | توفر الملاحق المفسرة للقوائم المالية معلومات تبين مصادر البيانات المالية | | | |
| 5.2 | ينشر البنك تقاريره المالية بشكل دوري ( قصير الأجل ) | | | |
| 6.2 | يؤدي جدول حسابات النتائج إلى تقييم الأداء بشكل أكثر مصداقية ويساعد المستثمرين على إتخاذ القرارات السليمة | | | |
| 7.2 | يعرض البنك بشكل مفصل طرق معالجة الأخطاء المحاسبية وتعديلها | | | |
| 8.2 | يفصح البنك عن جميع المخاطر التي يتعرض لها مثل مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الإئتمان .... | | | |
| 9.2 | يرتبط مستوى الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بمدى إلتزام تطبيق البنك بالمعايير المحاسبية | | | |

تقبلوا فائق الشكر والإحترام .

**الملحق رقم 02 : نتائج SPSS قيمة الثبات ( معامل ألفا كرونباخ ):**

**Case Processing Summary**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Cases | Valid | 37 | 100,0 |
| | Excluded[a] | 0 | ,0 |
| | Total | 37 | 100,0 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,747 | 17 |

**الملحق رقم 03 : نتائج SPSS عينة الدراسة**

**Statistics**

| | | الجنس | العمر | المؤهل | المهنة | الأقدمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| | Sum | 50 | 69 | 48 | 79 | 77 |

التكرار والنسب المئوية للجنس

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ذكر | 24 | 64,9 | 64,9 | 64,9 |
| | أنثى | 13 | 35,1 | 35,1 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

التكرار والنسب المئوية للعمر

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | أقل من 30 سنة | 12 | 32,4 | 32,4 | 32,4 |
| | من 30 الى 40 سنة | 18 | 48,6 | 48,6 | 81,1 |
| | أكثر من40 سنة | 7 | 18,9 | 18,9 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

التكرار والنسب المئوية للمؤهل العلمي

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ليسانس | 28 | 75,7 | 75,7 | 75,7 |
| | ماستر | 7 | 18,9 | 18,9 | 94,6 |
| | شهادة أو تأهيل آخر | 2 | 5,4 | 5,4 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

التكرار والنسب المئوية للمهنة أو الوظيفة

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | مدير | 5 | 13,5 | 13,5 | 13,5 |
| | رئيس مصلحة | 22 | 59,5 | 59,5 | 73,0 |
| | محاسب | 10 | 27,0 | 27,0 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

التكرار والنسب المئوية للأقدمية (الخبرة)

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | أقل من 5 سنوات | 11 | 29,7 | 29,7 | 29,7 |
| | من 5 الى 10 سنوات | 12 | 32,4 | 32,4 | 62,2 |
| | أكثر من 10 سنوات | 14 | 37,8 | 37,8 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

## الملحق رقم 04 : نتائج SPSS المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحاور

| | 1س | 2س | 3س | 4س | 5س | 6س | 7س | 8س | 9س | 10س |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Valid | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 |
| Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | 1,22 | 1,27 | 1,41 | 1,54 | 1,54 | 1,35 | 1,49 | 1,49 | 1,19 | 1,41 |
| Std. Deviation | ,417 | ,560 | ,599 | ,691 | ,730 | ,588 | ,692 | ,559 | ,518 | ,644 |
| Sum | 45 | 47 | 52 | 57 | 57 | 50 | 55 | 55 | 44 | 52 |

| 11س | 12س | 13س | 14س | 15س | 16س | 17س | 1المحور | 2المحور |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 37 | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 1,32 | 1,57 | 1,68 | 1,57 | 1,59 | 1,46 | 1,65 | 11,2973 | 13,4324 |
| ,530 | ,765 | ,818 | ,801 | ,686 | ,730 | ,857 | 2,36719 | 3,33783 |
| 49 | 58 | 62 | 58 | 59 | 54 | 61 | 418,00 | 497,00 |

**س1**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 29 | 78,4 | 78,4 | 78,4 |
| | محايد | 8 | 21,6 | 21,6 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س2**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 29 | 78,4 | 78,4 | 78,4 |
| | محايد | 6 | 16,2 | 16,2 | 94,6 |
| | غير موافق | 2 | 5,4 | 5,4 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س3**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 24 | 64,9 | 64,9 | 64,9 |
| | محايد | 11 | 29,7 | 29,7 | 94,6 |
| | غير موافق | 2 | 5,4 | 5,4 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س4**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 21 | 56,8 | 56,8 | 56,8 |
| | محايد | 12 | 32,4 | 32,4 | 89,2 |
| | غير موافق | 4 | 10,8 | 10,8 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س5**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 22 | 59,5 | 59,5 | 59,5 |
| | محايد | 10 | 27,0 | 27,0 | 86,5 |
| | غير موافق | 5 | 13,5 | 13,5 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س6**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 26 | 70,3 | 70,3 | 70,3 |
| | محايد | 9 | 24,3 | 24,3 | 94,6 |
| | غير موافق | 2 | 5,4 | 5,4 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س7**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 23 | 62,2 | 62,2 | 62,2 |
| | محايد | 10 | 27,0 | 27,0 | 89,2 |
| | غير موافق | 4 | 10,8 | 10,8 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س8**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 20 | 54,1 | 54,1 | 54,1 |
| | محايد | 16 | 43,2 | 43,2 | 97,3 |
| | غير موافق | 1 | 2,7 | 2,7 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س9**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 32 | 86,5 | 86,5 | 86,5 |
| | محايد | 3 | 8,1 | 8,1 | 94,6 |
| | غير موافق | 2 | 5,4 | 5,4 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س10**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 25 | 67,6 | 67,6 | 67,6 |
| | محايد | 9 | 24,3 | 24,3 | 91,9 |
| | غير موافق | 3 | 8,1 | 8,1 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س11**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 26 | 70,3 | 70,3 | 70,3 |
| | محايد | 10 | 27,0 | 27,0 | 97,3 |
| | غير موافق | 1 | 2,7 | 2,7 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س12**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 22 | 59,5 | 59,5 | 59,5 |
| | محايد | 9 | 24,3 | 24,3 | 83,8 |
| | غير موافق | 6 | 16,2 | 16,2 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س13**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 20 | 54,1 | 54,1 | 54,1 |
| | محايد | 9 | 24,3 | 24,3 | 78,4 |
| | غير موافق | 8 | 21,6 | 21,6 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س14**

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 23 | 62,2 | 62,2 | 62,2 |
| | محايد | 7 | 18,9 | 18,9 | 81,1 |
| | غير موافق | 7 | 18,9 | 18,9 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س15**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 19 | 51,4 | 51,4 | 51,4 |
| | محايد | 14 | 37,8 | 37,8 | 89,2 |
| | غير موافق | 4 | 10,8 | 10,8 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س16**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 25 | 67,6 | 67,6 | 67,6 |
| | محايد | 7 | 18,9 | 18,9 | 86,5 |
| | غير موافق | 5 | 13,5 | 13,5 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

**س17**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 22 | 59,5 | 59,5 | 59,5 |
| | محايد | 6 | 16,2 | 16,2 | 75,7 |
| | غير موافق | 9 | 24,3 | 24,3 | 100,0 |
| | Total | 37 | 100,0 | 100,0 | |

## الملحق رقم 05 : محكمو الإستبيان

| الرقم | أسماء المكحمين |
|---|---|
| 1 | الأستاذ الدكتور عجيلة محمد |
| 2 | الأستاذ سعيداني محمد السعيد |
| 3 | الأستاذ خبيطي خضير |
| 4 | الأستاذة بن مولاي زينب |